

## الخبير النفطي عبد الحميد العوضي لـ «عالم الاقتصاد»:

# أناييب النفط ضماناً لتجاوز أزمات «هرمز»

## 1 إحياء مشاريع الأناييب أصبح ضرورة لا خياراً

## 2 تعويض المخزونات الاستراتيجية يدعم الطلب العالمي

كتب محمد ياسين



عبد الحميد العوضي

إلى المحافظة على التوازن بين العرض والطلب. ولفت إلى أن المصافي النفطية تمثل القلب النابض للصناعة النفطية، نظراً لدورها في تحويل الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مثل وقود الطائرات والديزل والبنزين، وهي منتجات لا غنى عنها للاقتصاد العالمي وقطاعات النقل والصناعة والطيران. طالع..... ص3

موازياً وريديفاً يعزز مرونة الإمدادات ويحد من تأثير أي اضطرابات مستقبلية في مضيّق هرمز، عبر تغذية المصافي والأسواق العربية والإقليمية بالنفط والغاز. وأشار العوضي إلى أن إيران كانت الطرف الوحيد الذي لوّح بإغلاق المضيق أو تسبب في تعطيل الملاحة، بينما لم تقدم أي دولة خليجية على مثل هذه الخطوات، لافتاً إلى أن الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الأزمة منذ اندلاع الحرب في 28 فبراير 2026 دفعت دول المنطقة إلى إعادة تقييم أدواتها التصديرية.

وفيما يتعلق بأسعار النفط، توقع العوضي أن يسهم الاتفاق الأمريكي الإيراني في تهدئة الأسواق نسبياً، لكنه استبعد عودة الأسعار سريعاً إلى مستويات ما قبل الأزمة، موضحاً أن السوق ستظل خاضعة لعوامل متشابكة، أبرزها سياسات «أوبك+»، ومستويات الإنتاج، وحجم الطلب العالمي على المنتجات النفطية. وأكد أن الكثير من الدول لجأت إلى استخدام مخزونها الاستراتيجية خلال فترة الحرب، وهو ما سيولد طلباً إضافياً لتعويض تلك الاحتياطات خلال المرحلة المقبلة، بما يدعم الأسعار ويعزز الحاجة

جديدة ليست وليدة اللحظة، بل تعود جذورها إلى ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن ظروفًا سياسية واقتصادية حالت دون تنفيذها. وأضاف أن التطورات الأخيرة أثبتت أن هذه المشاريع لم تعد خياراً ترفيهاً، بل ضرورة اقتصادية وأمنية لحماية المصالح النفطية الخليجية.

وشدد على أن هذه الشبكات لن تكون بديلاً لقناة السويس، التي تمثل شرياناً رئيسياً لتصدير النفط الخليجي إلى الأسواق العالمية، وإنما ستكون مساراً

أكد الخبير النفطي عبد الحميد العوضي أن أزمة إغلاق مضيق هرمز كشفت الحاجة الملحة لإعادة إحياء مشاريع خطوط الأناييب الخليجية الممتدة إلى دول المشرق العربي وتركيا، باعتبارها أحد الحلول الاستراتيجية لضمان استمرار تدفق الصادرات النفطية بعيداً عن المخاطر الجيوسياسية التي قد تعطل حركة التجارة العالمية. وأوضح العوضي، في لقاء مع «عالم الاقتصاد»، أن فكرة إنشاء شبكات أناييب تربط دول الخليج بأسواق

## 3 الكويت قادرة على استعادة طاقتها سريعاً

## 4 قناة السويس باقية شرياناً رئيسياً للنفط

## 5 خطوط بديلة تعزز أمن الصادرات الخليجية

## طفرة الأسواق تدفع ثروات المليارديرات إلى 13.3 تريليون دولار

بمشاريع الذكاء الاصطناعي التابعة ماسك.

وكان الملياردير الأمريكي إيلون ماسك المستفيد الأكبر من هذه الطفرة، بعدما ارتفعت ثروته بأكثر من 10% لتصل إلى نحو 1.27 تريليون دولار، ليصبح أول شخص في التاريخ تتجاوز ثروته حاجز التريليون دولار وفق تقديرات المؤشر. وأضاف ماسك وحده نحو 164 مليار دولار خلال يوم واحد، وهو رقم يقترب من إجمالي المكاسب التي حققها بقية الأثرياء المرشحين في القائمة. وجاءت هذه القفزة بالتزامن مع ارتفاع القيمة السوقية لشركة سبيس إكس بنحو 20% بعد إدراجها للتداول العام، وسط إقبال واسع من المستثمرين على أسهم الشركة التي تجمع بين خدمات إطلاق الصواريخ وشبكة الإنترنت الفضائي «ستارلينك»، فضلاً عن ارتباطها المتنامي

شهدت ثروات كبار الأثرياء حول العالم قفزة تاريخية غير مسبوقة، بعدما أضاف أغنى 500 شخص على الكوكب نحو 336 مليار دولار إلى صافي ثروتهم خلال يوم تداول واحد فقط، في أكبر زيادة يومية منذ إطلاق مؤشر بلومبيرغ للمليارديرات. وجاءت هذه المكاسب الاستثنائية مدفوعة بموجة صعود قوية في الأسواق المالية العالمية، إلى جانب الأداء اللافت لسهم شركة «سبيس إكس» عقب إدراجها في البورصة.

وبحسب بيانات بلومبيرغ، ارتفع إجمالي ثروات أغنى 500 شخص في العالم إلى مستوى قياسي بلغ 13.3 تريليون دولار، ما يعكس الحجم المتزايد للثروات المرتبطة بأسواق الأسهم والشركات التكنولوجية العملاقة، التي أصبحت المحرك الرئيسي لتراكم الثروة

## يدخل حيز التنفيذ فور التوقيع

## الاتفاق الأمريكي - الإيراني يسمح لطهران ببيع النفط فوراً



نقلًا عن مصادر مطلعة قالت وكالة «بلومبرج» أن الولايات المتحدة سوف تسمح لإيران بالبدء فوراً في بيع النفط، والوقود بموجب اتفاق إنهاء الحرب. وأضافت المصادر أن بند رفع العقوبات عن مبيعات النفط يدخل حيز التنفيذ فور توقيع الاتفاق، المقرر يوم الجمعة، ويشمل أيضاً خدمات ضرورية لتسهيل عمليات البيع، بما يشمل الخدمات المصرفية والنقل والتأمين. ونقلت عن مسؤول أمريكي رفيع المستوى قوله إنه على الرغم من حصول إيران على إعفاءات فورية من العقوبات المفروضة على مبيعات النفط، فإن استمرار هذه الإعفاءات سيكون مرتبطاً بأداء إيران فيما يخص قضايا مثل فتح مضيق هرمز وبرنامجها النووي، كما أن طهران لن تتمكن من الوصول الفوري إلى مليارات الدولارات من الأموال المجمدة.

## أخبار عالمية

### شركات الطيران تمدد تعليق رحلات الشرق الأوسط



تواصل شركات الطيران العالمية تعديل جداول رحلاتها إلى الشرق الأوسط مع استمرار تداعيات التوترات الإقليمية التي أثرت على حركة السفر الدولية منذ الغارات على إيران في فبراير الماضي. وأعلنت عدة شركات تمديد تعليق أو تقليص رحلاتها إلى عدد من الوجهات الرئيسية بالمنطقة، فقد قررت إحدى شركات الطيران إلغاء رحلاتها إلى دبي حتى 31 أغسطس، وإلى أربيل وبغداد حتى 30 سبتمبر. كما مددت شركة كيه.إل.إم تعليق رحلاتها إلى الرياض والدمام حتى 26 يوليو، وإلى دبي حتى الثاني من أغسطس.

### وكالة الطاقة الدولية تدعو لفتح مضيق هرمز دون قيود



أكد المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، أن إعادة فتح مضيق هرمز بشكل كامل ودون شروط أمام ناقلات النفط الخليجية تمثل الحل الأكثر فاعلية لاحتواء الارتفاعات الحادة في أسعار النفط والغاز العالمية، وأوضح بيرول خلال مؤتمر صحفي أن استمرار أي قيود على حركة الملاحة في الممر الحيوي يفاقم الضغوط على الاقتصاد العالمي، ويزيد من تكاليف الطاقة. ورغم أن الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الحرب في الشرق الأوسط يتضمن إعادة فتح المضيق، فإن تصريحات إيرانية أشارت إلى احتمال فرض رسوم أو مقابل خدمات على السفن العابرة.

### البرلمان الأوروبي يقر خفض الرسوم على الواردات الأميركية



صوّت البرلمان الأوروبي بأغلبية كبيرة لصالح حزمة تشريعات تهدف إلى خفض الرسوم الجمركية على عدد من الواردات الأميركية، تنفيذاً لاتفاق تجاري أبرم بين الجانبين العام الماضي وتجنباً لتصعيد تجاري جديد. وأقر النواب المقترح الرئيسي بأغلبية 440 صوتاً مقابل 151، مع 50 امتناعاً. ويتضمن إلغاء الرسوم على السلع الصناعية الأميركية ومنح مزايا تفضيلية لعدد من المنتجات الزراعية والمأكولات البحرية. كما وافق البرلمان على مقترح ثانٍ بأغلبية 444 صوتاً مقابل 152 صوتاً لتمديد الإعفاء الجمركي على واردات جراد البحر ومنتجاته المصنعة.

**البيتكوين تتماسك رغم العاصفة.. هل تبدأ العملات المشفرة مرحلة صعود جديدة؟**

طالع ص 13

**بعد عقد من بريكست.. الاقتصاد يعيد بريطانيا نحو أبواب أوروبا**

طالع ص 11

**أول اختبار لورش.. رئيس الفيدرالي الجديد بين ضغوط ترامب ومصادقية البنك المركزي**

طالع ص 9

**«وول ستريت» تحتفل بانفراج الشرق الأوسط**

طالع ص 8



تراجع سعر برميل النفط الكويتي خلال تعاملات أمس بواقع 4.17 دولار؛ وذلك بحسب السعر المعلن من وزارة النفط. سجل سعر برميل النفط الكويتي بتعاملات أمس 90.67 دولار، مقابل 94.84 دولار للبرميل في تعاملات الجمعة الماضية. وعالمياً، تراجعت أسعار النفط بنحو 4 دولارات للبرميل إلى أدنى مستوياتها في 3 أشهر خلال تعاملات الاثنين، بالتزامن مع موجة بيع واسعة في الأسواق، وعقب إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أن الولايات المتحدة وإيران وقعتا مذكرة تفاهم تهدف إلى إنهاء الحرب مع إيران وإعادة فتح مضيق هرمز. هبطت عقود خام برنت الآجلة 4.11 دولار؛ بما يعادل 4.71%؛ لتسجل 83.22 دولار للبرميل، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 4.34 دولار، أو 5.11%، إلى 80.54 دولار للبرميل.

**سعر برميل النفط الكويتي يتراجع 4.17 دولار**

**البيديوي: اجتماعات وزارية خلال إسبوعين لمناقشتها**

## مشاريع خليجية مشتركة جديدة

**2 خطة زمنية وورش عمل لتحديث المقترحات وفق مراثيات الدول الأعضاء**

**1 تعزيز العمل الاقتصادي المشترك ومواجهة التحديات المستقبلية**



جاسم البيديوي

### مشاريع مشتركة

كما ذكر الأمين العام أنه في هذا الإطار، سيتم خلال الأسبوعين القادمين عقد عدد من الاجتماعات الوزارية، بحضور الوزراء المعنيين بالمشاريع الخليجية المشتركة التي تضمنتها هذه المخرجات، وبمشاركة هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون، والاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، وهيئة السكك الحديدية الخليجية. وفي ختام الاجتماع، أكد الأمين العام لأعضاء اللجنة أهمية مضاعفة الجهود والتواصل المستمر والدائم مع الوزارات والهيئات المعنية بالدول الأعضاء، لانتهاء من جميع الأهداف المحددة للدراسات خلال المرحلة الحالية.

الرابع للجنة العليا لمتابعة مخرجات اللقاء التشاوري، بمقر الأمانة العامة في الرياض، بحضور الأمين العام وكبار المسؤولين بالأمانة العامة. وتم خلال الاجتماع بحث واستعراض مسار الدراسات للمشاريع، بالإضافة إلى خطة العمل الزمنية التي تتضمن دعوة كافة اللجان الوزارية المعنية بالدول الأعضاء لمناقشة المشاريع، وعمل عدد من ورش العمل المشتركة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء لمناقشة خطة الدراسات المقترحة.

أكد جاسم محمد البيديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن الاجتماع الرابع للجنة العليا لمتابعة مخرجات اللقاء التشاوري التاسع عشر للمجلس الأعلى لقادة دول المجلس، استعرض سير مسار الدراسات للمشاريع الخليجية المشتركة التي تضمنتها المخرجات والخطوات المستقبلية لها، مؤكداً أن هذه المخرجات ستسهم في تعزيز اقتصادات دول المجلس وقدرتها على مواجهة كافة التحديات.

**3 اجتماعات مرتقبة بمشاركة هيئات الربط الكهربائي الجمارك والسكك الحديدية**

**مقابل 1.42 مليار دينار في نهاية السنة المالية 2024/2025**

## الدين العام للكويت يتجاوز 8 مليارات دينار في يناير



والذي تضمن عرضاً عاماً للأسس التي بُني عليها المشروع وتحليلها لما يهدف إليه. ووفق التقرير فإن الكويت لا تزال تحافظ على أقوى مركز خارجي بين جميع الدول المصنفة من قبل الوكالات، مع توقعات ارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى 607% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025، مقارنة بنحو 576% في عام 2024، مع تسجيل إجمالي الإيرادات الضريبية مُحَصَّلة بنحو 198.8 مليون دينار.

عن وزارة المالية، ليبلغ رصيد السندات الدولية القائمة من 1.37 مليار في نهاية السنة المالية 2024 / 2025 إلى 5.80 مليار في 12 يناير 2026. وتوقعت الوزارة تنفيذ إصدارات جديدة أخرى للدين العام في الأسواق المالية، استكمالاً للخطة التمويلية، وذلك وفق بيان وزير المالية يعقوب الرفاعي للسنة المالية 2026 / 2027 عن الأوضاع الاقتصادية والعالمية والتقنية ومشروع الميزانية العامة،

وصل رصيد الدين العام القائم لدولة الكويت إلى 8.05 مليار دينار حتى يوم 12 يناير 2026، مقابل 1.42 مليار دينار في نهاية السنة المالية 2024 / 2025. وكشفت وزارة المالية أن رصيد الدين العام القائم المحلي ارتفع من 50 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2024 / 2025 إلى 2.25 مليار دينار في 12 يناير المنصرم. وإلى جانب ذلك، فقد تولت الهيئة العامة للاستثمار إصدارات الدين العام الدولية نيابة

## تحويلات العمالة الفلبينية من دول الخليج ترتفع 1.97 مليار دولار

**أكبر التحويلات من المملكة العربية السعودية بقيمة 726 مليون دولار**

ارتفعت قيمة تحويلات العمالة الفلبينية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال أول 4 أشهر من عام 2026، حيث بلغت قيمتها بأول 4 أشهر من العام الحالي نحو 1.97 مليار دولار، مقارنة بـ 1.89 مليار دولار في الفترة ذاتها من عام 2025. دعم النمو السنوي للتحويلات من دول الخليج، وفق الإحصائية المستندة لبيانات بنك الفلبين المركزي، نموها من الدول الست خلال الفترة المذكورة، في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة التي سجلت أكبر معدل نمو بين أقرانها بـ 4.82%. وأوضحت الإحصائية أن أكبر التحويلات للعمالة الفلبينية من دول الخليج جاءت من المملكة العربية السعودية بقيمة 726.63 مليون دولار، فيما جاءت التحويلات الأقل من مملكة البحرين بـ 86.06 مليون دولار. مثلت تحويلات العمالة الفلبينية من دول الخليج الست 96.11% من إجمالي

## أسعار الذهب ترتفع 3.4% في الكويت

ارتفعت أسعار تداول الذهب في دولة الكويت بنحو 3.40%، وذلك بحسب بيانات وزارة التجارة والصناعة. وبحلول الساعة 08:05 صباحاً بتوقيت الكويت، فقد بلغ سعر جرام الذهب عيار 24 نحو 41.659 دينار، مقابل 40.29 دينار في تعاملات أمس. وسجل سعر جرام الذهب عيار 22 نحو 38.223 دينار، علماً بأنه كان يبلغ بالأمس 36.967 دينار.

الخبير النفطي عبد الحميد العوضي لـ «عالم الاقتصاد» :

# بناء شبكات أنابيب لتصدير النفط لتفادي إغلاق «هرمز»

1 المشروع لن يؤثر على قناة السويس التي تمثل شرياناً حيوياً لتصدير النفط الخليجي

2 الكويت لديها القدرة على تعزيز قدراتها التصديرية والإنتاجية والعودة سريعاً

كتب محمد ياسين



عبد الحميد العوضي

3 لا توجد دولة خليجية تهدد أو تغلق مضيق هرمز وإيران الوحيدة هي من قامت بذلك

4 دول الخليج ستعمل على تعويض خسائرها بسبب إغلاق مضيق هرمز من خلال زيادة الإنتاج

5 وقود الطائرات من بين المنتجات الحيوية الهامة والتي تحتاج إليها الدول لإنقاذ صناعة الطيران

مستويات الإنتاج إلى طبيعتها مرة أخرى ، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان حدوث تراجع في مستويات الأسعار دفعة واحدة ، وإنما هناك الكثير من الإجراءات المطلوب إتخاذها لإعادة مستويات الإنتاج إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب في 28 فبراير 2026. واستدرك العوضي بالقول أن الكويت يمكنها العمل على تطوير قدراتها الإنتاجية والتصديرية من خلال بنية أساسية قوية في مجال الاستكشاف والإنتاج وتمكينها من العودة سريعاً لمستويات الإنتاج التي كانت عليه قبل الأزمة.

وأوضح أن نسب التكرير أو رفع مستويات الإنتاج ، أمر مرتبط بالأساس بالقدرات الإنتاجية والتصديرية وكذلك الموازنات بين قرارات منظمة «أوبك+» وكذلك احتياجات ومطالبات الدول التي عانت من الخسائر الفادحة في الشهور الماضية.

وبين العوضي أن العودة لمستويات الأسعار التي كانت قبل 28 فبراير سيحتاج إلى بعض الوقت ولن تتراجع الأسعار لمستويات ما قبل الحرب دون المرور بموجة من التراجعات والارتفاعات وفقاً للظروف السابق الإشارة إليها والتي تحتاج إلى وقت لعودتها بشكل طبيعي. وأوضح العوضي أن هناك مواثمت تصديرية وإنتاجية وكذلك القرارات الدولية الصادرة عن منظمة «أوبك+» وهذه المواثمت هي من تحدد مستويات الأسعار والإنتاج على المدى البعيد.

## منتجات بترولية

واستدرك العوضي بالقول ، هناك أيضاً منتج الديزل الذي يمثل عصب قطارات السكك الحديدية والسيارات والمصانع وغيرها ، الأمر الذي يجعل منه منتجاً بالغ الأهمية للعديد من الصناعات على مستوى دول العالم. وأشار إلى أن الكثير من الصناعات والقطاعات تعتمد بشكل كبير على البنزين وغيره من المنتجات البترولية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، وهذه المنتجات البترولية ترتبط بشكل كبير على ما يتم إنتاجه من النفط الخام وتوجيهه إلى المصافي ومن مصلحة الدول تزويد المصافي بمزيد من النفط الخام لتهدئة مستويات الأسعار على المدى الطويل.

وقال العوضي : هناك الكثير من الدول استخدمت مخزونها الاستراتيجي خلال فترة الحرب بين إيران وأميركا وهو ما يعني العمل على تعويض ما فقدته تلك الدول خلال الحرب والعمل على تعويض هذا المخزون من خلال ما يباع من النفط عالمياً الأمر الذي يعزز جانب الطلب بشكل كبير خلال الفترة المقبلة مقابل المعروض من الإنتاج من تلك الدول.

## التراجعات «تدرجية»

ونكر العوضي أن من بين العوامل المحددة لأسعار النفط في المرحلة المقبلة ، عودة

، إلا أن هناك عوامل أخرى ستسهم بشكل أو آخر في حدوث نوع من الارتفاعات في أسعار النفط في الفترة المقبلة.

ولفت أن أولى تلك العوامل ، ما يتعلق بسعي منظمة الأوبك لعدم هبوط الأسعار بشكل كبير من خلال التوافق على حجم إنتاج يغطي خسائرها التي منيت بها بسبب توقف الصادرات النفطية وتضرر الكثير من اقتصاديات تلك الدول.

## العرض والطلب

وأضاف أن قيام تلك الدول بالحفاظ على التوازن بين العرض والطلب خلال الفترة المقبلة أمر على جانب كبير من الأهمية ، خاصة وأن تلك الدول بحاجة لإعادة استراتيجية التوازن بين العرض والطلب من جهة ويحقق الالتزام بما تنص عليه قرارات «أوبك+» والتي تنصوي تحت عضويتها دول الخليج النفطية.

أما ثاني الأمور الحاكمة لمستويات الأسعار خلال الفترة المقبلة ، ما يتعلق بالمنتجات البترولية والتي لها دور كبير في تحرك مستويات الأسعار ، حيث يتم إنتاج المشتقات النفطية من قبل المصافي النفطية العالمية والمحلية ، حيث توجد الكثير من المنتجات يحتاج إليها الاقتصاد العالمي ، من بينها وقود الطائرات والتي تؤثر بشكل مباشر في أسعار تذاكر الطيران ويعتمد عليها بشكل كبير قطاع الطيران الذي يعد محرك رئيسي في الاقتصاد العالمي.

النفطية في تلك الدول وكذلك المصانع التي تحتاج إلى الغاز والنفط وهذه الأسواق تحقق نوع من المشاركة الخليجية والعربية.

## غلق هرمز

وأضاف أنه لا توجد دولة خليجية واحدة قامت بغلق مضيق هرمز وإنما كان التهديد بالغلق ، أو القيام بالغلق من طرف جهة واحدة وهي إيران.

وبين أن سبب وجود القواعد الأميركية في الكويت ودول المنطقة ما حدث أثناء الحرب «العراقية - الإيرانية» ، بسبب ضرب الناقلات النفطية خلال تلك الحرب وهو الأمر الذي أوجد تلك القواعد في المنطقة، مضيفاً أن غلق المضيق ومنع مرور السفن المحملة بالنفط من دول مجلس التعاون الخليجي ، وهو ما ألحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد منذ بداية الأزمة في 28 فبراير 2026 وحتى يومنا هذا.

وأشار إلى أن بناء شبكة الأنابيب النفطية لم يعد ترفيهاً ، بل ضرورة تملئها الظروف الحالية التي عانت منها دول المنطقة ويجب إحياء تلك المشاريع على المدى البعيد.

## تراجع الأسعار

وفي رد منه على مسار أسعار النفط خلال الفترة المقبلة ، بين العوضي أن الاتفاق بين أميركا وإيران سيؤدي إلى تهدئة الأسعار بلاشك

أكد الخبير النفطي عبد الحميد العوضي أن الكويت يمكنها تفادي تجنب أزمة إغلاق مضيق هرمز مستقبلاً من خلال بناء شبكة أنابيب تصل إلى دول مثل سوريا ولبنان وغيرها ، مبيناً أن تلك المشروعات كانت مطروحة في فترة الثمانينات ولكن تم تأجيلها للعديد من الأسباب التي أوقفت هذا المشروع.

وبين العوضي في لقاء أجرته «عالم الاقتصاد» أن اقتراح شبكة الأنابيب الممتدة من الجزيرة العربية لتصل إلى تركيا وسوريا لن يكون بديلاً لقناة السويس ، حيث أن قناة السويس تعد ركيزة أساسية لتصدير النفط الخليجي ، وسيكون المشروع رديفاً وموازي لخط أنابيب سوميت الذي يمر من الأراضي المصرية من منطقة العين السخنة على البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط في منطقة سيدي كرير.

وهذا المشروع بالأساس كان «خليجي - مصري» بنسبة 50% لكل منهما. وتم التفكير في هذا المشروع بعد حرب أكتوبر في عام 1973 ، حيث تم الاتفاق بين الرئيس الراحل أنور السادات وقادة دول مجلس التعاون الخليجي وقتها لتأسيس هذا المشروع ولكن حالت الظروف لتحقيق ذلك. ومع الأحداث التي جرت، كان لابد من التفكير في مشروع يحقق ويلبي الاحتياجات من خلال شبكة أنابيب تمتد إلى الشرق الأوسط إلى الدول العربية الشقيقة مثل سوريا والأردن ولبنان إلى تركيا. وشبكة الأنابيب المقترحة سوف تقوم بتغذية المصافي

## المصافي قلب الصناعة النفطية

وأشار إلى الأهمية الكبرى للمصافي النفطية حول العالم والقيمة الكبيرة لها ، حيث أن تحويل النفط الخام إلى مشتقات بترولية يعزز بشكل كبير من الثروة النفطية ولذلك تتجه الدول إلى تكرير ثروتها النفطية لتعظيم الإيرادات ومواجهة التراجعات الحادة التي منيت بها خلال فترة الحرب ، مضيفاً أن المصافي هي قلب الصناعة النفطية وهي المحرك الرئيسي لها.

وبين أن الكويت يمكنها تعظيم ثروتها النفطية من خلال البنية الأساسية التي تمتلكها في العديد من المصافي داخل وخارج الكويت ، مبيناً أنه - وحسب ما يتم ذكره من أرقام رسمية - فإن 50% من الإنتاج النفطي أو أكثر يتم توجيهه إلى المصافي المحلية والعالمية.

وأضاف أن ربحية المصافي في الربعين الثاني والثالث من العام الحالي سيتوقف على ما يتم تكريره من نפט خام ومن مصلحة الدول التي تقوم بتكرير النفط ومن بينها الكويت ، زيادة مستويات الربحية من خلال توجيه المزيد من النفط الخام.

## الموائمة بين زيادات الانتاج واحتياجات السوق العالمي والحفاظ على حقوق الدول



يقدم استرداداً نقدياً بقيمة 30% لعملاء SELECT

# بنك وياي يعلن عن شراكة جديدة مع سنونو

تقديم قيمة حقيقية للعملاء خاصة من فئة الشباب وطلبة الجامعات



اليومية. هذه الشراكة تجسد هذه الرؤية المشتركة، وتمنح مستخدمي سنونو في الكويت قيمة حقيقية من خلال بنك يواكب نفس الإيقاع الذي نسير عليه.

مدير أول للعلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية في سنونو: «نتشارك وياي وسنونو نفس الرؤية في مواكبة أحدث التقنيات والتطور المستمر لتلبية احتياجات الناس

لعملائنا تجربة أكثر سلاسة وقيمة عبر منصة تجمع كل الخدمات التي يعتمدون عليها في حياتهم اليومية.» قال خالد البصيري،

استفادة من إنفاقهم اليومي. ويأتي ذلك عبر الاستفادة من العروض والخصومات الحصرية وتوظيف الأدوات الرقمية التي يوفرها البنك في التطبيق والتي تساعد على التخطيط المالي، وتحديد الميزانيات، وتعزيز ثقافة التوفير من خلال حصّلات التوفير. فضلاً عن أن التطبيق يوفر متجراً رقمياً متكاملًا يمنح العميل تجربة سلسة للخدمات الرقمية التي يحتاجها، ليصبح منصة شاملة تجمع كل ما يهمه في مكان واحد.

وفي تعليق له على هذه الشراكة، قال مدير الشراكات وبرامج الولاء في بنك وياي، فواز النقيب: «نحرص على تمكين

عملائنا وخاصة الطلبة من عملاء SELECT من خلال تقديم مزايا وعروض مصممة لتواكب احتياجاتهم اليومية. شراكتنا مع سنونو تعزز هذا التوجه، حيث نتيح

حياة العملاء من خلال توفير آلاف المتاجر والخدمات في مكان واحد مثل توصيل الطعام والتسوق من الأسواق المركزية وخدمات الغسيل مثل السيارات وغيرها بالإضافة إلى شراء الإلكترونيات.

ويأتي هذا التعاون في إطار التزام بنك وياي بتقديم قيمة حقيقية لعملائه، خاصة من فئة الشباب وطلبة الجامعات، عبر شراكات تتماشى مع اهتماماتهم اليومية ونمط حياتهم الرقمي. حيث تتيح هذه الشراكة لعملاء المكافأة الطلابية الاستفادة من استرداد نقدي (كاش باك) حصري بنسبة 30% عند الإنفاق عبر تطبيق سنونو باستخدام بطاقة SELECT.

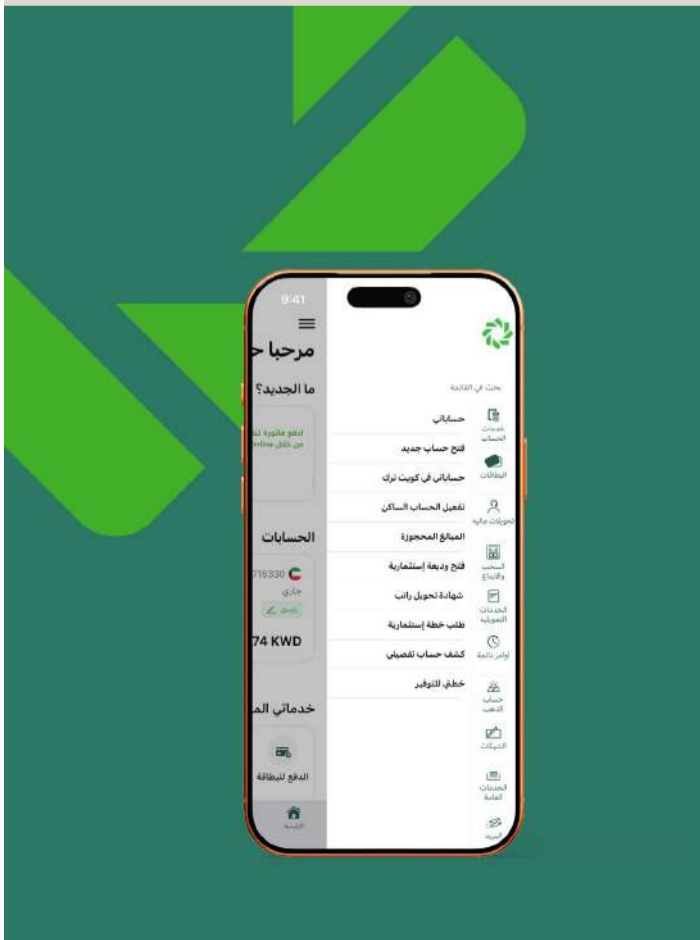
ولا تقتصر هذه الشراكات على تقديم العروض التقليدية فحسب، بل تتجاوز ذلك من خلال سعي بنك وياي إلى تمكين عملائه من إدارة مصروفاتهم بذكاء، وتحقيق أقصى

يعلن بنك وياي عن شراكته الاستراتيجية مع تطبيق سنونو، في خطوة تؤكد التزامه المستمر بمواكبة أحدث الابتكارات في السوق وتقديم تجارب رقمية استثنائية تواكب تطورات عملائه. ومع دخول سنونو حديثاً إلى السوق الكويتي، يبادر البنك إلى تقديم هذه التجربة الجديدة لعملائه كجزء من ريادته وحرصه على تقديم كل ما هو مميز، وذلك من خلال عرض حصري لحاملي بطاقة SELECT يعزز من أسلوب حياتهم ويوفر لهم قيمة يومية أكبر عبر خدمات رقمية متكاملة. ويُعد تطبيق سنونو من أبرز التطبيقات الشاملة في دول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه عام 2019، حيث يجمع في منصة واحدة مجموعة واسعة من الخدمات، وقد توسّع مؤخراً ليصل إلى الكويت، ضمن خطط نموه في المنطقة. يهدف التطبيق إلى تسهيل



يوفر تطبيق KFHOnline أكثر من 200 خدمة

# بيت التمويل الكويتي يواصل ريادته في الحلول المصرفية الرقمية



المدنية والمصادقة الرقمية دون الحاجة إلى البطاقة البلاستيكية، وأتاح إمكانية تحويل رصيد البطاقات مسبقة الدفع إلى الحساب الشخصي، إلى جانب تمكين العملاء من التحكم في حدود البطاقات الإضافية الممنوحة لأفراد العائلة وحدود استخدام بطاقات السحب الآلي.

وفي إطار تعزيز القيمة المضافة لتجربة العملاء، يوفر بيت التمويل الكويتي صفحة إلكترونية مخصصة للعروض تحت اسم KFH Offers، تم دمجها ضمن تطبيق KFHOnline، بما يتيح للعملاء استعراض مجموعة متنوعة من الخصومات والعروض الحصرية لدى عدد كبير من الشركاء التجاريين. وتعكس هذه المنظومة الشاملة من الخدمات الرقمية التزام بيت التمويل الكويتي بتقديم تجربة مصرفية متكاملة ترتكز على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، ضمن رؤية استراتيجية تستبقي تطورات القطاع المصرفي، وتعزز استدامة التميز والريادة الرقمية.

مجموعات مخصصة لطلب الأموال، مع إمكانية متابعة حالة الدفع لكل شخص من خلال قائمة «العمليات السابقة» الخاصة بخدمات KFH Pay، بما يعزز الشفافية وسهولة المتابعة.

وأصبح التقديم على طلبات التمويل أونلاين عبر تطبيق KFHOnline أكثر سهولة، من خلال خطوات إلكترونية واضحة ومباشرة، حيث يمكن للعميل تقديم الطلب عبر قائمة الخدمات التمويلية واختيار «طلب تمويل»، دون الحاجة لزيارة الفرع. ويقدم بيت التمويل الكويتي منظومة متكاملة من خدمات البطاقات المصرفية الرقمية، حيث توفر للعملاء إمكانية الإصدار الفوري لبطاقات الدفع المسبق الافتراضية. كما يمكن للعميل إيقاف البطاقة مؤقتاً وإعادة تفعيلها، والاطلاع على نقاط مكافآت بيت التمويل الكويتي، والحصول على كامل معلومات البطاقة عبر التطبيق. كما طور البنك خدمة تحديث البطاقة

وتمنحهم تجربة مصرفية سهلة، وتؤكد التميز في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي. ويتيح تطبيق KFHOnline للهواتف الذكية مجموعة واسعة من الخدمات التي تعكس فهم البنك لأنماط استخدام العملاء واحتياجاتهم، من بينها خدمات التحويلات المالية المحلية والدولية كخدمة «ومض» لتحويل الأموال، إضافة إلى خدمة التحويل بالتعاون مع شبكة «ويسترن يونيون» العالمية، والتي تمكن العملاء من تنفيذ التحويلات المالية بسرعة وأمان، سواء نقداً أو مباشرة إلى الحسابات البنكية أو المحافظ الرقمية في مختلف دول العالم، مع الاستفادة من الانتشار الواسع لشبكة ويسترن يونيون عالمياً.

كما توفر خدمة KFH Pay آلية مرنة وسريعة لتحويل وطلب الأموال، تتيح للعملاء إرسال طلبات دفع إلى فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص عبر مشاركة رابط دفع أو إدخال أرقام الهواتف. ويمكن للعميل إنشاء

يواصل بيت التمويل الكويتي ترسيخ مكانته الرائدة في طرح الحلول المصرفية الرقمية، من خلال KFHOnline على الموبايل والموقع الإلكتروني، الذي يوفر خدمات مصرفية رقمية متكاملة، تلبي احتياجات العملاء اليومية وتوفر لهم تجربة مصرفية سهلة وأمنة تشمل حلولاً متطورة في السداد والدفع الإلكتروني، وفتح الحسابات إلكترونياً، وشراء وبيع الذهب، إلى جانب العديد من العمليات المصرفية الأساسية التي يمكن إنجازها بسهولة. ويوفر تطبيق KFHOnline أكثر من 200 خدمة مصرفية رقمية صُممت خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء وتمكينهم من إنجاز معاملاتهم بسهولة أينما كانوا. ويتميز التطبيق بتصميم عصري وحلول ذكية، فقد قام بيت التمويل الكويتي بتحديث شامل للتطبيق في تأكيد جديد على الريادة بالابتكار الرقمي والتفوق في تقديم حلول مالية متطورة تلبي احتياجات العملاء

## المؤشر السعودي يضيف نحو 50 نقطة وسط نشاط قوي للأسهم القيادية

## البنوك والطاقة تقودان «تاسي» نحو المكاسب

13 قطاعاً تنهي الجلسة على ارتفاع بقيادة التأمين بنسبة 1.36% والبنوك 0.96%

قطاع الطاقة يصعد 0.65% بدعم مباشر من ارتفاع سهم أرامكو السعودية 0.68%

السيولة من شركة إلى أخرى وفقاً للفرص الاستثمارية المتاحة.

## السيولة المتداولة

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 4.65 مليار ريال، وهو مستوى يعكس استمرار النشاط الاستثماري في السوق السعودية، خاصة على الأسهم القيادية.

كما جرى تداول 235.36 مليون سهم خلال الجلسة، ما يعكس استمرار وجود مستويات جيدة من السيولة والاهتمام من جانب المستثمرين الأفراد والمؤسسات.

وشهدت الجلسة صعود أسهم 115 شركة مقابل تراجع أسهم 141 شركة، في حين استقرت أسهم 14 شركة دون تغيير، وهي أرقام تشير إلى أن المكاسب السوقية جاءت مدعومة بشكل رئيسي من الأسهم ذات التأثير الأكبر على المؤشر.

ويؤكد ذلك أن وزن الشركات القيادية لا يزال عاملاً حاسماً في تحديد اتجاه المؤشر العام للسوق السعودية.

## مقّم سنوية

من أبرز ملامح الجلسة تسجيل عدد من الأسهم مستويات هي الأعلى خلال 52 أسبوعاً، في إشارة إلى استمرار الزخم الإيجابي على بعض الشركات.

وضمنت القائمة أسهم الكابلات السعودية وجرير وسدكو كابيتال ريت وأم آي اس وبوبا العربية، وهي شركات تنتمي إلى قطاعات مختلفة، ما يعكس اتساع نطاق التحسن في السوق.

وفي المقابل، سجل سهم الكثيري أدنى مستوى له خلال 52 أسبوعاً عند 1.61 ريال بعد تراجع بنسبة 1.83%، ليكون الاستثناء الأبرز ضمن تحركات الجلسة.

وتعد المستويات القياسية الجديدة مؤشراً مهماً على قوة الطلب والاستثمار طويل الأجل، خاصة عندما تأتي مدعومة بتحسين النتائج المالية أو توقعات النمو المستقبلية.

## عوامل دعم تساعد على مواصلة الأداء الإيجابي

يترقب المستثمرون خلال الفترة المقبلة استمرار نتائج الشركات النصف سنوية ومدى انعكاسها على اتجاهات السوق، إلى جانب متابعة تطورات أسعار النفط والسياسات النقدية العالمية وتأثيرها على الأسواق المالية.

وتبقى البنوك والطاقة في صدارة القطاعات المؤثرة على أداء «تاسي»، نظراً لوزنهما الكبير داخل المؤشر وقدرتهما على توجيه حركة السوق في الاتجاهين.

وفي ظل استمرار السيولة الجيدة ووجود أسهم تحقق مستويات قياسية جديدة، تبدو السوق السعودية محتفظة بعوامل دعم مهمة قد تساعد على مواصلة الأداء الإيجابي خلال المرحلة المقبلة، مع بقاء الأنظار موجهة نحو قدرة المؤشر على تعزيز مكاسبه والبناء فوق مستوياته الحالية.



تداول 235.36 مليون سهم بقيمة 4.65 مليار ريال وسط صعود أسهم 115 شركة

مصرف الراجحي يتصدر السيولة بـ505.79 ملايين ريال وأرامكو في المرتبة الثانية

وتطوير العقارات بنسبة 0.78% وسط أداء متباين لأسهم الشركات العقارية.

أما قطاع المواد الأساسية، الذي يعد من القطاعات المهمة في السوق السعودية، فقد تراجع بنسبة 0.23%، وهو ما حد جزئياً من مكاسب المؤشر العام.

ويعكس هذا التباين استمرار الانتقائية في قرارات المستثمرين، حيث تتجه السيولة بشكل أكبر نحو الشركات التي تتمتع بمحفزات تشغيلية أو نتائج مالية قوية، بدلاً من الشراء العشوائي في مختلف القطاعات.

## الرابحون والخاسرون

على مستوى الأسهم، تصدر سهم تبوك الزراعية قائمة الرابحين بعد ارتفاعه بنسبة 5.80% في المائة ليصل إلى 6.75 ريال، مستفيداً من نشاط شرائني واضح خلال الجلسة.

وجاء سهم بوبا العربية في المرتبة الثانية بعدما ارتفع بنسبة 5.19% ليغلق عند 196.6 ريال، مواصلاً أداءه الإيجابي الذي دفعه أيضاً إلى تسجيل أعلى مستوى خلال 52 أسبوعاً.

كما ارتفع سهم التطويرية الغذائية بنسبة 4.82% في المائة، في حين صعد سهم ليفا بنسبة 4.06%، ضمن مجموعة من الأسهم التي حققت مكاسب قوية في جلسة الثلاثاء.

في المقابل، تصدر سهم الكابلات السعودية قائمة الخاسرين بعدما تراجع بنسبة 4.53% في المائة إلى 181.4 ريال، رغم نجاحه في تسجيل أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً أثناء التداولات.

كما انخفض سهم بدجت السعودية بنسبة 2.84%، وتراجع سهم نايس ون بنسبة 2.54% في المائة، بينما هبط سهم المتقدمة بنسبة 2.46%.

ويؤكد هذا التباين أن السوق ما زالت تشهد حركة نشطة بين الأسهم، مع انتقال

ما منح المؤشر دفعة إضافية نحو المنطقة الخضراء.

## تباين القطاعات

ورغم الأداء الإيجابي العام، لم تكن جميع القطاعات في مسار صاعد، إذ سجلت بعض القطاعات تراجعاً متفاوتة نتيجة عمليات جني الأرباح أو ضعف الطلب على أسهمها. وجاء قطاع الإعلام والترفيه في مقدمة القطاعات المتراجعة بعدما انخفض بنسبة 1.30%، متأثراً بعمليات بيع طالت بعض مكوناته.

كما تراجع قطاع النقل بنسبة 1.14%، في حين انخفض قطاع إدارة

أما قطاع البنوك، فقد كان من أبرز الداعمين للمؤشر العام بعدما سجل نمواً بنسبة 0.96%، مستفيداً من المكاسب التي حققتها البنوك الكبرى، وفي مقدمتها مصرف الراجحي والبنك الأهلي السعودي. ويحافظ القطاع المصرفي على مكانته كأحد أهم محركات السوق السعودية نظراً لحجمه الكبير وتأثيره المباشر على المؤشر، إضافة إلى ارتباط أدائه بالنشاط الاقتصادي والائتماني داخل المملكة.

وفي الوقت نفسه، ارتفع قطاع الطاقة بنسبة 0.65% في المائة بدعم من صعود سهم أرامكو السعودية، أكبر شركة مدرجة في السوق من حيث القيمة السوقية، وهو

القطاعات المدرجة، وهو ما يعكس اتساع قاعدة الصعود وعدم اقتصر المكاسب على عدد محدود من الأسهم.

وتصدر قطاع التأمين المكاسب القطاعية بارتفاع بلغ 1.36%، مستفيداً من التحركات الإيجابية لعدد من شركات التأمين، إضافة إلى استمرار الاهتمام بالقطاع الذي يشهد تطورات تنظيمية وتشغيلية تدعم نموه على المدى المتوسط. وحل قطاع السلع الرأسمالية في المرتبة الثانية بعدما ارتفع بنسبة 0.98%، في إشارة إلى استمرار الطلب على أسهم الشركات المرتبطة بالمشروعات والبنية التحتية والاستثمارات الرأسمالية.

## جلسة متوازنة

أظهرت حركة المؤشر خلال الجلسة حالة من التوازن النسبي، حيث افتتح التداولات عند مستوى 11106.77 نقطة قبل أن يتحرك في نطاق محدود نسبياً، مسجلاً أعلى مستوى له عند 11172.15 نقطة، فيما بلغ أدنى مستوى خلال الجلسة 11101.35 نقطة.

ويشير هذا الأداء إلى أن السوق تمكنت من المحافظة على مكاسبها طوال الجلسة دون تعرضها لضغوط بيعية كبيرة، وهو ما يعكس استمرار وجود طلبات شراء على الأسهم القيادية، خصوصاً أسهم القطاع المصرفي وقطاع الطاقة. ويرى متابعون أن بقاء المؤشر فوق حاجز 11 ألف نقطة يعزز من الصورة الفنية الإيجابية للسوق، ويمنح المستثمرين قدراً أكبر من الثقة بشأن استمرار الاتجاه الصاعد خلال المرحلة المقبلة، خاصة إذا استمرت السيولة المؤسسية في دعم الأسهم الكبرى.

## دعم القطاعات

جاء ارتفاع المؤشر مدعوماً بالأداء الإيجابي لثلاثة عشر قطاعاً من أصل

## الأسهم القيادية

نسبته 0.68%.

أما البنك الأهلي السعودي فحل ثالثاً من حيث قيمة التداولات بسيولة وصلت إلى 159.3 مليون ريال، ما يعكس استمرار التركيز على أسهم القطاع المصرفي. ويشير النشاط المرتفع على هذه الأسهم إلى استمرار ثقة المستثمرين بالشركات الكبرى التي تتمتع بمراكز مالية قوية وقدرة على تحقيق عوائد مستقرة.

استحوذت الأسهم القيادية على جانب كبير من اهتمام المستثمرين خلال الجلسة، حيث تصدر مصرف الراجحي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث قيمة التداولات بسيولة بلغت 505.79 مليون ريال. وأنهى السهم تعاملاته مرتفعاً بنسبة 1.20% في المائة عند مستوى 67.5 ريال، ما عزز من مساهمته في دعم قطاع البنوك والمؤشر العام، وجاء سهم أرامكو السعودية في المرتبة الثانية من حيث السيولة بقيمة تداول بلغت 212.75 مليون ريال، مدعوماً بارتفاع

## أكثر الشركات انخفاضاً

| التغير  | 2026/06/16 | 2026/06/15 | الشركة                          | التغير |
|---------|------------|------------|---------------------------------|--------|
| (4.53%) | 181.40     | 190.00     | الكابلات السعودية               | 5.80%  |
| (2.84%) | 34.88      | 35.90      | بدجت السعودية                   | 5.19%  |
| (2.54%) | 14.20      | 14.57      | نايس ون                         | 4.82%  |
| (2.46%) | 26.18      | 26.84      | للتقدمة                         | 4.06%  |
| (2.33%) | 23.08      | 23.63      | ساكو                            | 3.55%  |
| (2.24%) | 34.06      | 34.84      | نمار                            | 3.02%  |
| (2.18%) | 49.30      | 50.40      | ساسكو                           | 2.59%  |
| (2.14%) | 12.33      | 12.60      | صندوق الأول للاستثمار هونج كونج | 2.50%  |
| (2.08%) | 5.66       | 5.78       | للركز الكندي الطبي              | 2.35%  |
| (2.07%) | 15.62      | 15.95      | الخليج للتدريب                  | 2.23%  |

## أكثر الشركات ارتفاعاً

| التغير | 2026/06/16 | 2026/06/15 | الشركة                       | التغير |
|--------|------------|------------|------------------------------|--------|
| 5.80%  | 6.75       | 6.38       | تبوك الزراعية                | 5.80%  |
| 5.19%  | 196.60     | 186.90     | بوبا العربية                 | 5.19%  |
| 4.82%  | 98.95      | 94.40      | التطويرية الغذائية           | 4.82%  |
| 4.06%  | 12.57      | 12.08      | ليفا                         | 4.06%  |
| 3.55%  | 12.26      | 11.84      | الصقر للتأمين                | 3.55%  |
| 3.02%  | 13.30      | 12.91      | دي بي اس                     | 3.02%  |
| 2.59%  | 13.45      | 13.11      | للملكة                       | 2.59%  |
| 2.50%  | 127.30     | 124.20     | كابلات الرياض                | 2.50%  |
| 2.35%  | 40.12      | 39.20      | اليمامة للحديد               | 2.35%  |
| 2.23%  | 25.70      | 25.14      | صندوق البلاد التقني الأمريكي | 2.23%  |

## مؤشر سوق دبي المالي يقفز بأكثر من 100 نقطة

## الأسهم القيادية تعيد زخم الصعود إلى دبي

قاربت 19 مليون سهم، مستفيداً من التوقعات الإيجابية المتعلقة بقطاع السفر والسياحة واستمرار النمو في حركة النقل الجوي بالمنطقة. كما سجل سهم هيئة كهرباء ومياه دبي «ديوا» أداءً إيجابياً، مرتفعاً بنسبة 0.7% ليصل إلى 2.75 درهم، مع تداولات تجاوزت 32 مليون سهم، ما يعكس استمرار الاهتمام بالأسهم الدفاعية ذات التدفقات النقدية المستقرة.

## السيولة والنشاط

على صعيد التداولات، أظهرت الجلسة مستويات جيدة من النشاط والسيولة، وهو ما ساهم في دعم المكاسب المحققة.

وتجاوزت قيمة التداولات 1.83 مليار درهم، موزعة على عدد كبير من الأسهم والقطاعات، ما يعكس تنوع مصادر السيولة داخل السوق.

كما برزت عدة أسهم من حيث أحجام التداول، وفي مقدمتها إعمار العقارية وطلبات هولدينغ وديوا والعربية للطيران، وهي أسهم تتمتع بقاعدة واسعة من المستثمرين وتستقطب اهتماماً مستمراً من المؤسسات والأفراد.

ومن اللافت أن سهم طلبات هولدينغ حافظ على استقراره عند مستوى 1.31 درهم رغم تداول أكثر من 53 مليون سهم عليه، ما يشير إلى وجود توازن واضح بين قوى الشراء والبيع على السهم خلال الجلسة.

## اتساع نطاق الأسهم الصاعدة وارتفاع قيم التداول

تعطي مكاسب جلسة الثلاثاء إشارات إيجابية بشأن قدرة سوق دبي المالي على استعادة جزء من خسائره السابقة، خاصة إذا استمرت السيولة في التدفق إلى الأسهم القيادية واستقرت الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية المحيطة بالسوق.

كما أن اتساع نطاق الأسهم الصاعدة وارتفاع قيم التداول يعكسان تحسناً في شهية المستثمرين واستعدادهم للعودة إلى بناء المراكز الاستثمارية طويلة الأجل.

وفي حال واصلت الأسهم القيادية، خصوصاً في قطاعات العقارات والبنوك والطيران، أداءها الإيجابي خلال الجلسات المقبلة، فقد يتمكن المؤشر من تعزيز مكاسبه ومواصلة التعافي من التراجعات التي شهدتها خلال الأشهر الماضية.

تداولات قاربت 9 ملايين سهم، مستفيداً من التفاؤل المرتبط بقطاع التطوير العقاري واستمرار الطلب على المشاريع السكنية والتجارية في دبي.

وتؤكد هذه المكاسب استمرار جاذبية القطاع العقاري للمستثمرين المحليين والدوليين، خاصة في ظل قوة السوق العقارية في الإمارة واستمرار تسجيل مستويات مرتفعة من المبيعات والاستثمارات العقارية.

## دعم مصرفي

وشهد القطاع المصرفي بدوره أداءً قوياً أسهم في تعزيز مكاسب السوق، حيث قفز سهم الإمارات دبي الوطني بنسبة 4.4% ليغلق عند 29.96 درهم، مدعوماً بتداولات تجاوزت 8 ملايين سهم. ويعد السهم من أكبر الأسهم المؤثرة في المؤشر العام، ولذلك كان لصعوده أثر مباشر في دفع السوق نحو مستويات أعلى خلال الجلسة.

ويأتي الأداء الإيجابي للبنوك في ظل استمرار قوة القطاع المصرفي الإماراتي وتحسن مؤشرات الربحية والسيولة، إلى جانب استفادة البنوك من النشاط الاقتصادي المتنامي في الدولة.

## الطيران والمرافق

لم تقتصر المكاسب على العقارات والبنوك، بل امتدت إلى قطاعات أخرى مهمة، وفي مقدمتها قطاع الطيران.

وحقق سهم العربية للطيران ارتفاعاً قوياً بلغت نسبته 4.9% ليغلق عند 5.39 درهم، مع تداولات

وأظهرت بيانات السوق ارتفاع أسهم 38 شركة من أصل 54 شركة تم التداول على أسهمها خلال الجلسة، في حين تراجعت أسهم 7 شركات فقط، بينما استقرت أسهم 10 شركات دون تغيير.

وتعكس هذه الأرقام حالة التفاؤل التي سيطرت على تعاملات المستثمرين، حيث تجاوز عدد الأسهم الصاعدة بشكل واضح عدد الأسهم المتراجعة، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً على اتساع نطاق المكاسب وعدم اعتماد السوق على سهم أو قطاع واحد فقط.

كما ساهمت السيولة الجيدة في تعزيز هذا الاتجاه، إذ بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 1.83 مليار درهم، وهو مستوى يعكس استمرار النشاط الاستثماري وعودة الاهتمام بالأسهم الإماراتية بعد فترة من الحذر والتربح.

## العقار يتألق

واصل قطاع العقارات لعب دوره التقليدي كمحرك رئيسي للسوق، حيث سجلت أسهمه أداءً قوياً ساهم بشكل مباشر في دعم المؤشر العام.

وتصدر سهم إعمار العقارية قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول، بعدما ارتفع بنسبة 5.1% في المائة ليغلق عند 12.30 درهم، وسط تداولات قاربت 65 مليون سهم، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم باعتباره أحد أكبر وأهم الأسهم المدرجة في السوق.

كما حقق سهم إعمار للتطوير مكاسب قوية بلغت 4% في المائة ليغلق عند مستوى 14.70 درهم، مع

## تعايف ملحوظ

يعكس صعود السوق خلال الجلسة الحالية تحسناً واضحاً في معنويات المستثمرين بعد فترة من الضغوط التي تعرضت لها الأسواق خلال الأشهر الماضية. وكان مؤشر سوق دبي المالي قد سجل تراجعاً بنسبة 11.8% منذ أواخر فبراير الماضي وحتى نهاية الأسبوع الماضي، فاقداً نحو 770 نقطة خلال تلك الفترة.

وجاءت تلك التراجعات بالتزامن مع حالة من الترقب وعدم اليقين المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية في المنطقة، إضافة إلى متابعة المستثمرين للمواقف الدولية المتعلقة بالتوترات الإقليمية واحتمالات التوصل إلى تسويات سياسية قد تؤثر على حركة الأسواق.

## اتساع المكاسب

ولم يقتصر الأداء الإيجابي على عدد محدود من الأسهم، بل شمل شريحة واسعة من الشركات المدرجة، الأمر الذي يعكس قوة الزخم الشرائي واتساع قاعدة المشاركة في الصعود.

## أكثر الشركات ارتفاعاً

| الشركة              | 2026/06/12 | 2026/06/16 | التغير |
|---------------------|------------|------------|--------|
| مزايا               | 0.85       | 0.90       | 6.03%  |
| سبينس               | 1.18       | 1.25       | 5.93%  |
| إعمار               | 11.70      | 12.30      | 5.13%  |
| العربية للطيران     | 5.14       | 5.39       | 4.86%  |
| الإمارات دبي الوطني | 28.70      | 29.96      | 4.39%  |
| إعمار للتطوير       | 14.14      | 14.70      | 3.96%  |
| السلام- السودان     | 0.56       | 0.58       | 3.94%  |
| تعليم القايزة       | 2.91       | 3.00       | 3.09%  |
| بنك جي إف إنش       | 2.16       | 2.22       | 2.78%  |
| الإتحاد العقارية    | 0.68       | 0.70       | 2.35%  |

## مؤشر سوق أبوظبي يقرب من حاجز 10 آلاف نقطة

## أسهم العقار والطاقة تشعل مكاسب أبوظبي

الاقتصاد المحلي ومستويات السيولة المرتفعة، إلى جانب استمرار النشاط الائتماني وتحسن مؤشرات الربحية.

## السيولة المتدفقة

على صعيد التداولات، أظهرت الجلسة مستويات قوية من السيولة، إذ بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 2.57 مليار درهم، وهو ما يعكس عودة واضحة للنشاط الاستثماري.

وتوزعت السيولة على عدد من القطاعات الرئيسية، وفي مقدمتها الطاقة والعقارات والاستثمار والبنوك، ما يؤكد اتساع نطاق الاهتمام بالسوق وعدم تركيز التداولات في قطاع واحد فقط. كما ساهمت هذه السيولة في دعم الأسعار وتعزيز قدرة الأسهم القيادية على تحقيق مكاسب قوية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على أداء المؤشر العام.

## عنان في الصدارة

ومن حيث أحجام التداول، تصدر سهم عنان للاستثمار قائمة الأسهم الأكثر تداولاً خلال الجلسة، بعدما ارتفع بنسبة 3.5% ليغلق عند 1.46 درهم. وشهد السهم تداولات تجاوزت 75 مليون سهم، وهو أعلى حجم تداول بين جميع الأسهم المدرجة خلال الجلسة، ما يعكس اهتماماً واضحاً من المستثمرين بالسهم. وتؤكد الأحجام المرتفعة استمرار النشاط على الأسهم ذات السيولة العالية، والتي غالباً ما تستقطب اهتمام المستثمرين الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

كما أن ارتفاع السهم بالتزامن مع التداولات الكبيرة يعد مؤشراً إيجابياً على قوة الطلب مقارنة بعروض البيع خلال الجلسة.

## دفع المستثمرين نحو زيادة مراكزهم الاستثمارية

تعكس نتائج جلسة الثلاثاء تحسناً ملحوظاً في معنويات المستثمرين داخل سوق أبوظبي للأوراق المالية، خاصة بعد فترة من التراجعات التي شهدتها السوق خلال الأشهر الماضية. ويبدو أن عودة السيولة إلى الأسهم القيادية، إلى جانب ظهور محفزات جوهرية مثل صفقة الاستحواذ المرتبطة بسهم «طاقة»، قد ساهمت في تعزيز الثقة ودفع المستثمرين نحو زيادة مراكزهم الاستثمارية.

ويعد سهم الدار من أبرز الأسهم المؤثرة في مؤشر سوق أبوظبي، ولذلك كان لصعوده أثر مباشر في دعم المؤشر العام وتحسين أداء السوق ككل.

ويأتي الأداء الإيجابي للقطاع العقاري في ظل استمرار الطلب على المشروعات السكنية والتجارية، إلى جانب توسع الشركات العقارية الكبرى في تنفيذ مشروعات جديدة واستقطاب استثمارات محلية ودولية.

## الاستثمار والبنوك

كما شهدت أسهم الاستثمار أداءً قوياً، حيث قفز سهم ألفا ظبي القايزة بنسبة 8.5% ليغلق عند 8.15 درهم، مع تداولات تجاوزت 21 مليون سهم. ويعكس هذا الأداء استمرار اهتمام المستثمرين بالشركات الاستثمارية الكبرى التي تمتلك محافظ متنوعة واستثمارات موزعة على عدة قطاعات اقتصادية.

وفي القطاع المصرفي، ارتفع سهم مصرف أبوظبي الإسلامي بنسبة 1.3% ليصل إلى 21.20 درهم، مدعوماً بتداولات قاربت 11 مليون سهم. وتواصل البنوك الإماراتية الاستفادة من قوة

## طاقة تتصدر المشهد

كان سهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» النجم الأبرز خلال الجلسة، بعدما قفز بنسبة 13.3% ليغلق عند 2.64 درهم، وسط تداولات قاربت 16 مليون سهم.

وجاء هذا الارتفاع القوي بعد التطورات المتعلقة بإعلان مؤسسة أبوظبي للطاقة، المالكة للحصة المسيطرة في الشركة، عن إشعار الاستحواذ الإلزامي على جميع الأسهم المتبقية لدى المساهمين في «طاقة» بسعر 2.70 درهم للسهم.

## العقار يستعيد الزخم

واصل قطاع العقارات أداءه الإيجابي ليشكل أحد أهم محركات الصعود خلال الجلسة، مدعوماً بالمكاسب القوية التي سجلها سهم الدار العقارية. وارتفع السهم بنسبة 4.8% ليغلق عند 8.11 درهم، وسط تداولات تجاوزت 49 مليون سهم، ليؤكد استمرار الاهتمام بالقطاع العقاري الذي يستفيد من النشاط الاقتصادي القوي والنمو المستمر في سوق العقارات بالإمارات.

أو أخباراً جوهرية قادرة على دعم أسعارها.

## تعايف واسع

ولم تقتصر المكاسب على عدد محدود من الشركات، بل امتدت إلى شريحة واسعة من الأسهم المدرجة، ما يعكس تحسناً عاماً في معنويات المستثمرين.

وأظهرت بيانات السوق ارتفاع أسهم 57 شركة من أصل 102 شركة جرى التداول على أسهمها خلال الجلسة، بينما تراجعت أسهم 28 شركة فقط، في حين استقرت 17 شركة دون تغيير.

وتعكس هذه الأرقام اتساع قاعدة الصعود داخل السوق، وهو ما يعد من المؤشرات الإيجابية المهمة التي تدل على قوة الحركة الشرائية وعدم اعتماد المؤشر على سهم أو قطاع واحد فقط.

كما ساهمت السيولة المرتفعة في دعم هذا الاتجاه، حيث بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 2.57 مليار درهم، وهو مستوى يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسوق الإماراتية وقدرتها على جذب السيولة رغم التقلبات التي شهدتها خلال الأشهر الأخيرة.

## أكثر الشركات ارتفاعاً

| الشركة           | 2026/06/12 | 2026/06/16 | التغير |
|------------------|------------|------------|--------|
| الظفرة للتأمين   | 7.13       | 8.19       | 14.87% |
| طاقة             | 2.33       | 2.64       | 13.30% |
| دار التأمين      | 1.47       | 1.64       | 11.56% |
| أوراسكوم         | 51.35      | 57.00      | 11.00% |
| ألفا ظبي القايزة | 7.51       | 8.15       | 8.52%  |
| أبوظبي التجاري   | 14.00      | 14.86      | 6.14%  |
| الصير مارين      | 2.19       | 2.30       | 5.0%   |
| الدار العقارية   | 7.74       | 8.11       | 4.78%  |
| أمريكانا للمطاعم | 1.97       | 2.06       | 4.57%  |
| الإمارات للتنقل  | 3.26       | 3.40       | 4.29%  |

## أكثر الشركات انخفاضاً

| الشركة                 | 2026/06/12 | 2026/06/16 | التغير |
|------------------------|------------|------------|--------|
| إيزي ليس               | 24.00      | 22.80      | 5.00%  |
| فريتغلوب               | 3.00       | 2.85       | 5.00%  |
| أسمنت الفجيرة          | 0.43       | 0.41       | 4.91%  |
| بنك الاستثمار          | 0.03       | 0.03       | 3.45%  |
| الوطنية للفنادق        | 0.43       | 0.42       | 3.02%  |
| أسمنت الخليج           | 1.03       | 1.00       | 2.91%  |
| بناء السفن             | 8.60       | 8.40       | 2.33%  |
| السياحة والفنادق       | 1.52       | 1.49       | 1.97%  |
| مجموعة إي إس جي        | 12.20      | 12.00      | 1.64%  |
| أندوك للإمداد والخدمات | 6.15       | 6.06       | 1.46%  |

## وسط انخفاض السيولة وأحجام التداول

## بورصة قطر تنهي الجلسة على تراجع

على تحقيق تحركات قوية سواء صعوداً أو هبوطاً. وفي السياق ذاته، تراجعت أحجام التداول إلى 171.22 مليون سهم مقارنة مع 229.02 مليون سهم في الجلسة السابقة، ما يعكس تراجع النشاط الشرائي والبيعي على حد سواء.

## تباطؤ النشاط

كما أظهرت بيانات السوق انخفاض عدد الصفقات المنفذة إلى 23.44 ألف صفقة، مقابل 38.63 ألف صفقة خلال جلسة الاثنين، وهو تراجع كبير يعكس انخفاض وتيرة التداول وتراجع مستويات النشاط بين المستثمرين الأفراد والمؤسسات.

ويشير هذا التراجع إلى أن شريحة واسعة من المتعاملين فضلت البقاء على الهامش لحين اتضاح نتائج اجتماع الفيدرالي، خاصة أن أي تغيير في توقعات أسعار الفائدة العالمية قد يؤثر على تقييمات الأصول ومستويات السيولة في الأسواق المالية.

ويرى مراقبون أن استمرار انخفاض عدد الصفقات بالتزامن مع تراجع السيولة والأحجام يعكس حالة انتظار أكثر منه تحولاً سلبياً في اتجاه السوق، خصوصاً أن المؤشر العام تمكن من المحافظة على مستوياته الرئيسية رغم الضغوط المحدودة التي تعرض لها خلال الجلسة.

## نظرة مستقبلية

ومع اقتراب صدور قرار الاحتياطي الفيدرالي، تتجه الأنظار إلى رد فعل الأسواق العالمية والخليجية تجاه مخرجات الاجتماع، سواء فيما يتعلق بأسعار الفائدة أو التوقعات الاقتصادية المصاحبة له.

وفي حال جاءت الرسائل الصادرة عن الفيدرالي متوافقة مع توقعات المستثمرين، فقد تستعيد الأسواق جزءاً من نشاطها خلال الجلسات المقبلة، بينما قد تؤدي أي مفاجآت تتعلق بمسار السياسة النقدية إلى زيادة التقلبات ورفع مستويات الحذر بين المستثمرين.

وبشكل عام، أظهرت بورصة قطر خلال جلسة الثلاثاء قدرة على الحفاظ على استقرارها رغم انخفاض السيولة وحالة الترقب العالمية، وهو ما يعكس استمرار التوازن النسبي بين قوى الشراء والبيع بانتظار محفزات جديدة تحدد الاتجاه القادم للسوق.

صاعد واضح.

أما قطاع البنوك والخدمات المالية، الذي يعد من أكبر القطاعات وزناً في السوق القطرية، فقد أنهى الجلسة مستقراً دون تغيير يذكر، وهو ما ساهم بدوره في إبقاء حركة المؤشر العام ضمن نطاقات محدودة.

## انكماش السيولة

ومن أبرز ملامح الجلسة تراجع مستويات السيولة بشكل ملحوظ مقارنة بجلسة الاثنين، إذ انخفضت قيمة التداولات إلى 445.16 مليون ريال، مقابل 658.06 مليون ريال في الجلسة السابقة، ما يمثل انخفاضاً يتجاوز 32%.

وينظر إلى تراجع السيولة باعتباره مؤشراً على تحفظ المستثمرين وانتظارهم لتغيرات جديدة قد تحدد اتجاهات السوق خلال الفترة المقبلة. كما أن انخفاض السيولة غالباً ما يحد من قدرة المؤشرات

## أداء القطاعات

وعلى مستوى القطاعات، شهدت السوق أداءً متبايناً، حيث تمكنت خمسة قطاعات من الإغلاق في المنطقة الخضراء، الأمر الذي ساهم في الحد من خسائر المؤشر العام ومنع تراجعه بشكل أكبر. وتصدر قطاع الاتصالات قائمة القطاعات الراجحة بعد ارتفاعه بنسبة 0.85%، مستفيداً من تحركات إيجابية على عدد من أسهمه، في حين سجلت قطاعات أخرى مكاسب متفاوتة دعمت استقرار السوق خلال الجلسة.

في المقابل، تعرض قطاع الصناعات لضغوط بيئية قادته إلى الانخفاض بنسبة 0.41%، ليكون العامل الأكثر تأثيراً على أداء المؤشر العام. ويعكس هذا التراجع استمرار حالة الانتقائية بين المستثمرين وتركيزهم على بعض الأسهم والقطاعات دون غيرها في ظل غياب محفزات قوية تدفع السوق إلى مسار

لاجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي يحظى باهتمام واسع من الأسواق المالية حول العالم، نظراً لتأثير قرارات الفائدة الأمريكية على تدفقات رؤوس الأموال العالمية وأسعار الأصول المختلفة، بما في ذلك أسواق الأسهم الخليجية.

وتسعى الأسواق إلى استشراف أي مؤشرات جديدة بشأن المسار المستقبلي للفائدة الأمريكية خلال النصف الثاني من العام، خاصة في ظل استمرار النقاش حول معدلات التضخم الأمريكية وقوة سوق العمل ومدى الحاجة إلى الإبقاء على سياسة نقدية متشددة أو البدء في تخفيفها تدريجياً.

ويؤدي هذا النوع من الأحداث الاقتصادية الكبرى عادة إلى تراجع شهية المستثمرين للمخاطرة مؤقتاً، حيث يفضل العديد منهم الاحتفاظ بالسيولة وانتظار نتائج الاجتماعات المهمة قبل بناء مراكز استثمارية جديدة.

أنهت بورصة قطر تعاملات جلسة الثلاثاء على انخفاض طفيف، في ظل حالة من الترقب والحذر التي سيطرت على الأسواق العالمية والإقليمية قبل ساعات من إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قراره المرتقب بشأن أسعار الفائدة. ويعكس الأداء الهادئ للسوق القطرية توجه المستثمرين نحو تقليص المخاطر وتأجيل اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة إلى حين اتضاح رؤية السياسة النقدية الأمريكية خلال المرحلة المقبلة. وتراجع المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.02% ليغلق عند مستوى 10551.42 نقطة، فاقداً 2.33 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة، في حركة محدودة تعكس توازن القوى بين عمليات الشراء الانتقائية وعمليات جني الأرباح التي طالت عدداً من الأسهم القيادية.

## ترقب عالمي

وجاء الأداء الحذر متزامناً مع ترقب المستثمرين

## أكثر الشركات ارتفاعاً

| الشركة            | 2026/06/15 | 2026/06/16 | التغير |
|-------------------|------------|------------|--------|
| 1 الخليج التكافلي | 2.946      | 3.043      | 3.29%  |
| 2 مخازن           | 2.225      | 2.290      | 2.92%  |
| 3 لثا             | 2.260      | 2.320      | 2.65%  |
| 4 إزدان القابضة   | 0.882      | 0.901      | 2.15%  |
| 5 السلام          | 0.796      | 0.809      | 1.63%  |
| 6 قطر وعمان       | 0.830      | 0.841      | 1.33%  |
| 7 أوريدو          | 13.630     | 13.780     | 1.10%  |
| 8 الخليج الدولية  | 2.190      | 2.213      | 1.05%  |
| 9 الاسمنت         | 2.800      | 2.829      | 1.04%  |
| 10 قطر للوقود     | 14.050     | 14.180     | 0.93%  |

## أكثر الشركات انخفاضاً

| الشركة          | 2026/06/15 | 2026/06/16 | التغير |
|-----------------|------------|------------|--------|
| 1 بنك الدوحة    | 2.985      | 2.938      | 1.57%  |
| 2 ودام          | 1.555      | 1.538      | 1.09%  |
| 3 صناعات قطر    | 11.750     | 11.640     | 0.94%  |
| 4 الأهلي        | 4.130      | 4.097      | 0.80%  |
| 5 زاد           | 13.990     | 13.880     | 0.79%  |
| 6 الريان        | 2.119      | 2.103      | 0.76%  |
| 7 الدوحة        | 2.935      | 2.913      | 0.75%  |
| 8 إنماء القابضة | 2.941      | 2.920      | 0.71%  |
| 9 مسيعيد        | 1.210      | 1.203      | 0.58%  |
| 10 بنك دخان     | 3.419      | 3.403      | 0.47%  |

## المؤشر العام يختتم التعاملات على ارتفاع مدعوماً بأسهم قيادية ونشاط قوي في التداولات

## أسهم النقل والمال تدفع بورصة مسقط للصعود

## 1 أسيد للنقل البحري يقفز 6.04% ويتصدر الراجحين

شهدت بورصة مسقط جلسة إيجابية في ختام تعاملات الثلاثاء، حيث تمكن المؤشر العام من الإغلاق في المنطقة الخضراء مدعوماً بأداء قوي لعدد من الأسهم القيادية، وفي مقدمتها أسهم قطاعي النقل والخدمات المالية، وسط استمرار اهتمام المستثمرين بالفرص المتاحة في السوق العُمانية رغم التباين الذي ظهر على أداء بعض القطاعات والأسهم خلال الجلسة.

وأنهى المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملاته مرتفعاً بنسبة 6.04% بالمائة ليغلق عند مستوى 7633.5 نقطة، مضيفاً 15.22 نقطة إلى رصيده مقارنة بإغلاق جلسة الاثنين، في إشارة إلى استمرار حالة الاستقرار النسبي التي تشهدها السوق خلال الفترة الحالية، بدعم من تحركات انتقائية على عدد من الأسهم ذات الوزن المؤثر.

وجاء هذا الأداء الإيجابي مدفوعاً بالدرجة الأولى بصعود قطاع المال الذي يعد المحرك الرئيسي للسوق

العُمانية، إلى جانب استمرار الدعم المحدود من قطاع الخدمات، في حين حدّ تراجع قطاع الصناعة من مكاسب السوق ومنع المؤشر من تحقيق ارتفاعات أكبر.

## قيادة النقل

وتصدر سهم أسيد للنقل البحري قائمة الأسهم الراجحة خلال جلسة الثلاثاء، بعدما سجل ارتفاعاً لافتاً بلغت نسبته 6.04% ليصل إلى مستوى 0.281 ريال. ويعكس هذا الأداء الإيجابي اهتمام المستثمرين بأسهم قطاع النقل والخدمات اللوجستية التي تستفيد من النمو المستمر في حركة التجارة والشحن الإقليمي والدولي، فضلاً عن التوقعات الإيجابية المرتبطة بمشروعات البنية التحتية والخدمات البحرية في سلطنة عُمان.

كما جاء سهم كلية مجان في المرتبة الثانية بين الراجحين بعد صعوده بنسبة 3.91% إلى مستوى

## 2 بنك مسقط يستحوذ على 10.72 مليون ريال من التداولات

عند 0.111 ريال، ما يعكس استمرار الضغوط البيعية على بعض الأسهم الصناعية والخدمية رغم الأداء الإيجابي العام للسوق.

وتوضح هذه التحركات المتباينة أن المستثمرين يتجهون بصورة متزايدة نحو الانتقائية في اختيار الأسهم، مع التركيز على الشركات التي تمتلك عوامل نمو أو نتائج تشغيلية قوية، بدلاً من الشراء الواسع النطاق في جميع القطاعات.

## نشاط التداول

وعلى صعيد التداولات، أظهرت بيانات السوق استمرار النشاط المرتفع من حيث الكميات المتداولة، حيث ارتفع حجم التداول بنسبة 7.26% ليصل إلى 128.55 مليون ورقة مالية مقارنة مع 119.85 مليون ورقة مالية في جلسة الاثنين.

ويعكس ارتفاع أحجام التداول استمرار وجود شهية استثمارية جيدة لدى المتعاملين، إلى جانب زيادة حركة المضاربات والصفقات على بعض الأسهم النشطة.

في المقابل، تراجعت قيمة التداولات بنسبة 3.86 بالمائة لتبلغ 37.23 مليون ريال مقارنة مع 38.73 مليون ريال في الجلسة السابقة، وهو ما يشير إلى أن جزءاً كبيراً من النشاط تركز على أسهم منخفضة ومتوسطة القيمة السوقية.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول بعد تداول نحو 43.19 مليون سهم، وهو ما يؤكد استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم خلال الفترة الأخيرة.

أما من حيث قيمة التداولات، فقد جاء بنك مسقط في الصدارة بإجمالي تداولات بلغت نحو 10.72 مليون ريال، ما يعكس مكانته كأحد أبرز الأسهم القيادية وأكثرها جذباً للسيولة في السوق العُمانية. ومع استمرار تحسن بعض المؤشرات التشغيلية للاقتصاد العُماني وتزايد الاهتمام بالفرص الاستثمارية في السوق المحلية، تترقب الأسواق المالية قدرة بورصة مسقط على الحفاظ على مسارها الإيجابي خلال الجلسات المقبلة، خاصة في ظل استمرار النشاط على الأسهم القيادية وعودة السيولة تدريجياً إلى عدد من القطاعات الرئيسية.

0.01%، ليضيف دعماً إضافياً للمؤشر، مستفيداً من تحركات محدودة في عدد من الشركات العاملة في مجالات النقل والخدمات والتأمين.

في المقابل، تعرض قطاع الصناعة لضغوط بيعية دفعته للتراجع بنسبة 0.35 بالمائة، وهو ما حدّ من مكاسب السوق الإجمالية. ويأتي هذا الأداء رغم تسجيل بعض الأسهم الصناعية مكاسب جيدة، إلا أن تراجع عدد من الشركات الأخرى ذات الوزن النسبي داخل القطاع أدى إلى إبقائه في المنطقة الحمراء.

## ضغوط بيعية

وعلى الجانب الآخر من السوق، تصدر سهم عُمان والإمارات القابضة قائمة الأسهم المتراجعة بعد انخفاضه بنسبة 4.71% ليغلق عند 0.162 ريال، في أكبر خسارة يومية بين الأسهم المدرجة خلال الجلسة.

وجاء سهم ريسوت للأسمنت في المرتبة الثانية ضمن قائمة الخاسرين بعدما تراجع بنسبة 4.19% إلى مستوى 0.183 ريال، بينما انخفض سهم العنقاء للطاقة بنسبة 2.88% ليصل إلى 0.236 ريال.

كما شهدت الجلسة تراجع سهم عُمان كلورين بنسبة 2.78 بالمائة إلى مستوى 0.175 ريال، وانخفض سهم الغاز الوطنية بنسبة 2.63% ليغلق

0.133 ريال، مستفيداً من عمليات شراء انتقائية عززت أداء السهم خلال الجلسة. وشهد سهم بنك صحار الدولي أداءً قوياً أيضاً، إذ ارتفع بنسبة 2.5% ليغلق عند 0.205 ريال، مؤكداً استمرار اهتمام المستثمرين بأسهم القطاع المصرفي التي تعد من أكثر الأسهم استقراراً وجاهزية في السوق المحلية.

وامتدت المكاسب إلى عدد من الأسهم الأخرى، حيث صعد سهم صناعة الكابلات العمانية بنسبة 1.63% ليصل إلى 3 ريالات، بينما ارتفع سهم العمانية المتحدة للتأمين بنسبة 1.54% إلى مستوى 0.33 ريال، ما عكس انتشار الزخم الإيجابي بين عدة قطاعات مختلفة داخل السوق.

## دعم مالي

وعلى مستوى القطاعات، لعب القطاع المالي الدور الأبرز في دعم المؤشر العام بعدما سجل ارتفاعاً بنسبة 0.26%، مستفيداً من الأداء الإيجابي لعدد من البنوك والمؤسسات المالية المدرجة.

ويحظى القطاع المالي بأهمية خاصة داخل بورصة مسقط نظراً لوزنه الكبير في المؤشر العام، ولذلك فإن أي تحركات إيجابية في أسهم البنوك تنعكس بشكل مباشر على أداء السوق ككل. كما سجل قطاع الخدمات ارتفاعاً طفيفاً بنسبة

## أكثر الشركات ارتفاعاً

| الشركة                     | 2026/06/15 | 2026/06/16 | التغير |
|----------------------------|------------|------------|--------|
| 1 أسيد                     | 0.265      | 0.281      | 6.04%  |
| 2 بنك صحار                 | 0.200      | 0.205      | 2.50%  |
| 3 العمانية المتحدة للتأمين | 0.325      | 0.330      | 1.54%  |
| 4 بنك نزوى                 | 0.140      | 0.142      | 1.43%  |
| 5 السوداني للطاقة          | 0.192      | 0.193      | 0.52%  |
| 6 أوكيو للاستكشاف والإنتاج | 0.455      | 0.457      | 0.44%  |

## أكثر الشركات انخفاضاً

| الشركة                    | 2026/06/15 | 2026/06/16 | التغير |
|---------------------------|------------|------------|--------|
| 1 عمان والإمارات          | 0.170      | 0.162      | 4.71%  |
| 2 ريسوت للإسمنت           | 0.191      | 0.183      | 4.19%  |
| 3 العنقاء للطاقة          | 0.243      | 0.236      | 2.88%  |
| 4 عمان كلورين             | 0.180      | 0.175      | 2.78%  |
| 5 فولتامب للطاقة          | 0.184      | 0.180      | 2.17%  |
| 6 الشرقية للاستثمار       | 0.105      | 0.103      | 1.90%  |
| 7 أوكيو للصناعات الأساسية | 0.264      | 0.259      | 1.89%  |
| 8 بنك ظفار                | 0.203      | 0.200      | 1.48%  |
| 9 بنك مسقط                | 0.418      | 0.412      | 1.44%  |
| 10 بركاء لتحلية المياه    | 0.160      | 0.158      | 1.25%  |



# تحليل الأسهم الأمريكية

التكنولوجيا تقود موجة صعود قوية للأسهم الأمريكية

## «وول ستريت» تحتفل بانفراج الشرق الأوسط

ناسداك يقفز أكثر من 3% مع عودة الزخم إلى أسهم التكنولوجيا الكبرى

2

مؤشر داو جونز يسجل مستوى قياسياً جديداً مدعوماً بتحسّن شهية المخاطرة

1

### مخاطر لم تنته بعد

ورغم الأجواء الإيجابية، فإن كثيراً من المحللين يحذرون من المبالغة في التفاؤل. فالعديد من الملفات الأساسية لا تزال دون حل نهائي، بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني وعدد من القضايا الأمنية الإقليمية. كما أن الاتفاق الحالي ما زال في مرحلة أولية، ومن المقرر أن يخضع لمزيد من التفاوض خلال الأسابيع المقبلة. وبالتالي فإن أي تعثر في المحادثات أو ظهور خلافات جديدة قد يعيد التوتر إلى الأسواق بسرعة. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسة النقدية العالمية والنمو الاقتصادي يجعل المستثمرين أكثر حذراً في بناء رهانات طويلة الأجل. ولهذا السبب يرى خبراء الأسواق أن المرحلة الحالية تمثل بداية انفراج محتمل وليست نهاية كاملة للمخاطر.

المستهلكين والشركات وعلى سياسات أسعار الفائدة. لكن التطورات الأخيرة دفعت المستثمرين إلى الاعتقاد بأن الضغوط التضخمية قد تبدأ بالتراجع بصورة أسرع من المتوقع إذا استمرت أسعار النفط عند مستويات أقل. وهذا السيناريو يحمل أهمية خاصة بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي يواجه تحدياً يتمثل في تحقيق التوازن بين مكافحة التضخم والحفاظ على النمو الاقتصادي. ويعتقد بعض المحللين أن استمرار تراجع أسعار الطاقة قد يمنح الفيدرالي مساحة أكبر للتعامل بمرونة مع السياسة النقدية خلال الأشهر المقبلة.

#### عودة شهية المخاطرة

من أبرز الظواهر التي ظهرت خلال الجلسة انتقال السيولة الاستثمارية من الأصول الدفاعية إلى الأصول المرتبطة بالنمو والمخاطرة. فعندما ترتفع مستويات القلق الجيوسياسي، يتجه المستثمرون عادة إلى الذهب والسندات الحكومية والأصول الآمنة. أما عند تراجع المخاطر، فإن الأموال تعود تدريجياً إلى الأسهم والقطاعات الأكثر نمواً. وهذا ما حدث بالفعل بعد الإعلان عن الاتفاق المبدئي، إذ شهدت الأسواق موجة شراء واسعة في الأسهم الأمريكية، خصوصاً الشركات التي تعتمد على النمو المستقبلي والتوسع التكنولوجي. كما ساهمت هذه التحركات في تحسين المزاج العام داخل الأسواق المالية العالمية، حيث انعكست موجة التفاؤل أيضاً على عدد من الأسواق الآسيوية والأوروبية.

#### مرحلة جديدة

تكشف التحركات الأخيرة في وول ستريت عن العلاقة الوثيقة بين الجغرافيا السياسية والاقتصاد العالمي. فالاتفاق الأمريكي الإيراني لم يؤثر فقط على أسعار النفط، بل امتد أثره إلى التضخم وأسعار الفائدة وأسواق الأسهم والعملات حول العالم. وقد أظهرت الأسواق استعداداً كبيراً لاستقبال أي تطورات تدعم الاستقرار وتخفف من المخاطر التي هيمت على المشهد خلال الأشهر الماضية. كما أكدت أن المستثمرين ما زالوا يبحثون عن فرص النمو بمجرد تراجع مصادر القلق الرئيسية. ومع تسجيل داو جونز مستويات قياسياً جديدة وقفزة قوية في ناسداك وستاندرد أند بورز، تبدو الأسواق الأمريكية وكأنها تراهن على مرحلة أكثر استقراراً في النصف الثاني من العام. غير أن استدامة هذا التفاؤل ستعتمد على قدرة الأطراف السياسية على تحويل الاتفاق المبدئي إلى تسوية دائمة، وعلى استمرار تراجع الضغوط التضخمية دون الإضرار بالنمو الاقتصادي.



### جدول أداء أهم 15 شركة أميركية

| اسم                      | السعر    | عالي     | منخفض    | التغيير | التغيير % | الحجم  | وقت   |
|--------------------------|----------|----------|----------|---------|-----------|--------|-------|
| شركة بونج                | 228.95   | 231.34   | 225.22   | +9.90   | +4.52%    | 8.6M   | 15/06 |
| مجموعة شيفرون            | 180.40   | 181.67   | 177.76   | -6.82   | -3.64%    | 10.18M | 15/06 |
| شركة كاتربيلر            | 933.93   | 946.10   | 928.50   | +23.36  | +2.57%    | 2.45M  | 15/06 |
| مجموعة مايكروسوفت        | 399.76   | 401.75   | 392.85   | +9.02   | +2.31%    | 32.27M | 15/06 |
| شركة والت ديزني          | 101.69   | 102.40   | 100.59   | +1.65   | +1.65%    | 10.27M | 15/06 |
| شركة سيسكو سيستمز        | 120.17   | 122.59   | 119.53   | -0.93   | -0.77%    | 23.15M | 15/06 |
| مجموعة غولدمان ساكس إنك  | 1,076.17 | 1,094.18 | 1,075.00 | +13.42  | +1.26%    | 2.36M  | 15/06 |
| جي بي مورغان تشيس وشركاه | 319.40   | 325.92   | 318.84   | -1.32   | -0.41%    | 7.99M  | 15/06 |
| شركة كوكا كولا           | 80.91    | 81.20    | 80.25    | -1.71   | -2.07%    | 20.06M | 15/06 |
| شركة ماكدونالدز          | 286.12   | 288.24   | 283.60   | +1.31   | +0.46%    | 4.39M  | 15/06 |
| شركة ميرك اند كو         | 114.90   | 118.95   | 114.87   | -4.15   | -3.49%    | 15.4M  | 15/06 |
| مجموعة 3 إم              | 158.23   | 162.40   | 157.21   | -0.09   | -0.06%    | 4.43M  | 15/06 |
| أبل                      | 296.42   | 297.78   | 291.70   | +5.29   | +1.82%    | 45.73M | 15/06 |
| شركة أمازون دوت كوم      | 246.02   | 247.81   | 244.73   | +7.47   | +3.13%    | 41.71M | 15/06 |
| شركة أمجين               | 350.53   | 358.30   | 349.56   | -4.67   | -1.31%    | 4.37M  | 15/06 |

شهدت الأسواق المالية الأمريكية واحدة من أقوى جلسات الصعود خلال العام الجاري بعدما استقبل المستثمرون الاتفاق المبدئي بين الولايات المتحدة وإيران بارتياح واسع، الأمر الذي انعكس مباشرة على أسعار النفط وأسواق الأسهم العالمية. وجاءت المكاسب القوية في وول ستريت نتيجة اقتناع المستثمرين بأن احتمالات انتهاء الصراع وعودة الملاحة الطبيعية عبر مضيق هرمز قد تقلص الضغوط التضخمية وتمنح الاقتصاد العالمي فرصة جديدة لالتقاط الأنفاس بعد أشهر من القلق المرتبط بالطاقة والتوترات الجيوسياسية.

وقفزت المؤشرات الأميركية الرئيسية بصورة جماعية، فيما سجل مؤشر داو جونز الصناعي مستوى قياسياً جديداً، بينما قاد قطاع التكنولوجيا موجة الصعود القوية مع عودة المستثمرين إلى الأصول المرتبطة بالنمو بعد تراجع المخاوف المتعلقة بارتفاع أسعار النفط والتضخم. وتعكس هذه التحركات حجم التأثير الذي تمارسه التطورات الجيوسياسية على الأسواق المالية العالمية، إذ تحولت المعنويات خلال أيام قليلة من القلق بشأن الإمدادات النفطية والتضخم إلى التفاؤل بإمكانية استقرار المنطقة وعودة النشاط الاقتصادي العالمي إلى مسار أكثر توازناً.

#### ارتياح واسع

أولى الأسواق أهمية كبيرة للاتفاق المبدئي بين واشنطن وطهران، ليس فقط بسبب أبعاده السياسية، بل أيضاً بسبب انعكاساته الاقتصادية المباشرة على التجارة والطاقة والتضخم العالمي.

فخلال الأشهر الماضية كانت المخاوف من استمرار الحرب وتوسعها تشكل أحد أكبر مصادر القلق للمستثمرين حول العالم. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة التوقعات التضخمية، وهو ما ضغط على أسواق الأسهم وخصوصاً الشركات المعتمدة على النمو.

لكن الإعلان عن تفاهات أولية لإنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم المشهد بالكامل. فبدلاً من التركيز على سيناريوهات التصعيد، بدأت الأسواق تسعر احتمالات عودة الاستقرار وانخفاض أسعار الطاقة وتحسن بيئة الأعمال.

ولهذا السبب جاءت ردود الفعل سريعة وقوية في مختلف الأسواق المالية، وفي مقدمتها الأسهم الأمريكية التي استفادت من موجة التفاؤل الجديدة.

#### النفط يغير المعادلة

كان النفط العامل الأكثر تأثيراً في حركة الأسواق خلال الجلسة. فمع تزايد التوقعات بإعادة تدفق

المرتبطة بالنمو والابتكار والذكاء الاصطناعي. ويعود ذلك إلى أن شركات التكنولوجيا تعتبر من أكثر القطاعات حساسية لتحركات أسعار الفائدة. فعندما ترتفع توقعات التضخم تتزايد احتمالات تشديد السياسة النقدية، ما يؤثر سلباً على تقييمات هذه الشركات.

أما عندما تتراجع الضغوط التضخمية، فإن المستثمرين يصبحون أكثر استعداداً لدفع تقييمات أعلى مقابل الأرباح المستقبلية المتوقعة، وهو ما يدعم أسهم التكنولوجيا بصورة مباشرة.

#### داو جونز القياسي

لم تقتصر المكاسب على قطاع التكنولوجيا فقط، بل امتدت إلى معظم قطاعات السوق الأميركية. فقد سجل مؤشر داو جونز الصناعي مستوى قياسياً جديداً مع ارتفاع أسهم الشركات الكبرى العاملة في قطاعات الصناعة والخدمات والتمويل. ويعكس هذا الأداء اتساع قاعدة الصعود وعدم

الإمدادات النفطية عبر مضيق هرمز، شهدت الأسعار موجة تراجع حادة أزلت جزءاً كبيراً من علاوة المخاطر التي تراكمت خلال فترة الصراع.

ويعد هذا التراجع خيراً إيجابياً للأسواق المالية، لأن انخفاض أسعار الطاقة يعكس مباشرة على معدلات التضخم وتكاليف الإنتاج والنقل والاستهلاك. كما أن النفط الأرخص يعني ضغوطاً أقل على الأسر والشركات، ما يرفع القدرة الشرائية ويحسن توقعات الأرباح ويعزز ثقة المستثمرين في أداء الاقتصاد. ويرى محللون أن الأسواق لم تتفاعل فقط مع التراجع الفعلي في الأسعار، بل أيضاً مع الرسالة التي يحملها هذا التراجع بشأن مستقبل التضخم خلال الأشهر المقبلة.

#### التكنولوجيا تستعيد الصدارة

كان قطاع التكنولوجيا أكبر المستفيدين من التحسن المفاجئ في معنويات المستثمرين. فمع تراجع المخاوف التضخمية، عاد المستثمرون إلى شراء أسهم الشركات

اجتماع «الفيدرالي» الأول قد يرسم ملامح السياسة النقدية الأميركية لأربع سنوات مقبلة

# أول اختبار لورش.. رئيس الفيدرالي الجديد بين ضغوط ترامب ومصادقية البنك المركزي

2 الأسواق تراقب مدى استقلالية وارش عن ضغوط البيت الأبيض وتوجهات ترامب

1 التضخم عند أعلى مستوياته في ثلاث سنوات يضع خفض الفائدة خارج الحسابات الفورية

## معركة الميزانية العمومية

إلى جانب أسعار الفائدة، يواجه وارش ملامحاً بالغ الحساسية يتعلق بالميزانية العمومية الضخمة للاحتياطي الفيدرالي التي تبلغ نحو 6.7 تريليونات دولار. فقد أبدى في أكثر من مناسبة دعمه لفكرة تقليص حجم الأصول التي يحتفظ بها البنك المركزي، معتبراً أن الميزانية الحالية أكبر مما ينبغي. لكن تنفيذ هذا التوجه ليس مهمة سهلة. فالتشديد الكمي وسحب السيولة من الأسواق قد يؤديان إلى ضغوط على النظام المالي وارتفاع تكاليف التمويل وربما اضطرابات في سوق سندات الخزنة الأميركية. ولهذا السبب سيكون على وارش إيجاد توازن دقيق بين رغبته في تقليص الميزانية العمومية وبين ضرورة الحفاظ على استقرار الأسواق المالية.



يتجه اهتمام الأسواق العالمية هذا الأسبوع إلى واشنطن، حيث يتأسس كيفن وارش أول اجتماع للسياسة النقدية منذ توليه رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، في لحظة يصفها كثير من الاقتصاديين بأنها واحدة من أكثر الفترات حساسية وتعقيداً التي تواجه البنك المركزي الأميركي منذ سنوات. ولا يقتصر الاهتمام بهذا الاجتماع على قرار أسعار الفائدة فقط، بل يمتد إلى الرسائل التي سيبعث بها الرئيس الجديد للأسواق والمستثمرين وصناع القرار حول العالم. فكل كلمة سيقولها وارش، وكل إشارة سيقدمها بشأن مستقبل السياسة النقدية، ستكون محل تدقيق واسع من قبل المستثمرين الذين يحاولون استشراف ملامح المرحلة المقبلة في أكبر اقتصاد في العالم. ويأتي الاجتماع وسط مجموعة استثنائية من التحديات تشمل ارتفاع التضخم، واستمرار الضغوط الجيوسياسية، وتقلبات أسواق الطاقة، والتغيرات السريعة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد العالمي، إضافة إلى التساؤلات المتواصلة بشأن استقلالية البنك المركزي الأميركي في ظل العلاقة المعقدة بين الإدارة الأميركية الحالية والاحتياطي الفيدرالي.

### معضلة الاستقلالية

منذ سنوات طويلة، شكلت استقلالية الاحتياطي الفيدرالي إحدى الركائز الأساسية لاستقرار المالي الأميركي. لكن هذه الاستقلالية أصبحت موضوعاً للنقاش بشكل متكرر خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد الانتقادات العلنية التي وجهها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لرئيس الفيدرالي السابق جيروم باول. ولهذا السبب، ينظر المستثمرون إلى أول قرارات وارش باعتبارها اختباراً حقيقياً لمدى استقلاله عن الضغوط السياسية. ففي حال اتخذ موقفاً يتوافق مع

عدم اليقين بشأن توجهات البنك المركزي. ومن المرجح أن يكون هذا الملف من أبرز القضايا التي ستحدد طبيعة العلاقة بين وارش والأسواق خلال السنوات المقبلة.

### اختبار المصادقية

في نهاية المطاف، لن يُعاس نجاح كيفن وارش بعدد الخطابات التي يلقيها أو المقالات التي تكتب عنه، بل بقدرته على الحفاظ على مصداقية المؤسسة التي يقودها.

فالاختياطي الفيدرالي يستمد جزءاً كبيراً من قوته من ثقة الأسواق في استقلاليته وكفاءته وقدرته على اتخاذ قرارات تستند إلى المعطيات الاقتصادية لا إلى الحسابات السياسية.

ولهذا السبب، فإن الاجتماع الأول لورش لا يتعلق فقط بمسار أسعار الفائدة خلال الأشهر المقبلة، بل يشكل نقطة انطلاق لمرحلة جديدة في تاريخ السياسة النقدية الأميركية.

وبين ضغوط التضخم، وتقلبات الأسواق، وتوقعات المستثمرين، والعلاقة المعقدة مع البيت الأبيض، يجد الرئيس الجديد نفسه أمام مهمة شديدة الصعوبة. ومع ذلك، فإن نجاحه في بناء الثقة والحفاظ على استقرار التوقعات قد يمنحه فرصة لترسيخ مكانته كأحد أكثر رؤساء الاحتياطي الفيدرالي تأثيراً في العقود الأخيرة. أما إذا أخفق في ذلك، فإن الأسواق ستكون أول من يصدر الحكم، وربما أسرع مما يتوقع الجميع.

لكن الصورة ليست بهذه البساطة. فالذكاء الاصطناعي قد يؤدي أيضاً إلى اضطرابات كبيرة في سوق العمل إذا تسبب في استبدال عدد كبير من الوظائف التقليدية.

وهذا يعني أن الاحتياطي الفيدرالي قد يواجه خلال السنوات المقبلة تحديات جديدة تتجاوز الأدوات التقليدية المستخدمة في تحليل التضخم والبطالة والنمو. وقد يكون وارش أول رئيس للفيدرالي يضع التأثيرات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي في قلب عملية صنع القرار النقدي بصورة منهجية.

### مستقبل الشفافية

من الملفات الأخرى التي تثير اهتمام المستثمرين احتمال إجراء تغييرات على أسلوب تواصل الاحتياطي الفيدرالي مع الأسواق. وتشير بعض التقارير إلى أن وارش يدرس إعادة النظر في «مخطط النقاط» الذي يستخدمه مسؤولو البنك المركزي للإشارة إلى توقعاتهم المستقبلية لأسعار الفائدة.

ويرى منتقدو هذه الأداة أنها تعقيد مرونة السياسة النقدية وتدفع الأسواق إلى التركيز المفرط على التوقعات بدلاً من البيانات الاقتصادية الفعلية. في المقابل، يخشى كثير من المستثمرين أن يؤدي إلغاؤها أو تقليص دورها إلى انخفاض مستوى الشفافية وزيادة حالة

### لغز وارش

أحد أسباب الجدل المحيط بالرئيس الجديد يتمثل في صعوبة تصنيف توجهاته النقدية بصورة واضحة. ففي بعض المراحل عُرف وارش بمواقفه المتشددة تجاه التضخم، ودافع عن رفع أسعار الفائدة وانتقد برامج شراء الأصول التي نفذها الاحتياطي الفيدرالي عقب الأزمة المالية العالمية.

لكن في مراحل أخرى أبدى دعماً لخفض الفائدة وانتقد بعض قرارات التشديد النقدي، ما جعل مواقفه تبدو متغيرة تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية.

وهذا التباين يدفع المستثمرين إلى متابعة تصريحاته الحالية بعناية شديدة لمحاولة فهم توجهاته الحقيقية بعيداً عن المواقف السابقة. ويعتقد بعض المحللين أن وارش قد يتبنى نهجاً أكثر براغماتية يعتمد على تطورات البيانات الاقتصادية بدلاً من الالتزام بموقف فكري جامد تجاه السياسة النقدية.

### الذكاء الاصطناعي في قلب المعادلة

من القضايا الجديدة التي قد تميز فترة وارش اهتمامه المتكرر بتأثيرات الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد الأميركي. فالرئيس الجديد يرى أن التطورات التكنولوجية المتسارعة يمكن أن تسهم في رفع الإنتاجية وخفض التكاليف وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وهو ما قد يؤدي في النهاية إلى تخفيف الضغوط التضخمية.

المعطيات الاقتصادية البحتة حتى لو خالف رغبات البيت الأبيض، سيبعث برسالة قوية مفادها أن الاحتياطي الفيدرالي لا يزال يحتفظ باستقلاليته التاريخية. أما إذا ظهرت إشارات إلى تأثير قراراته بالاعتبارات السياسية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة حالة القلق في الأسواق المالية.

### التضخم لا يزال مرتفعاً

ويعتقد محللون أن الحفاظ على هذه الاستقلالية سيكون أحد أهم عوامل نجاح أو فشل فترة رئاسته. رغم التحسن الذي شهدته بعض المؤشرات الاقتصادية، فإن التضخم لا يزال يشكل التحدي الأكبر أمام صناع السياسة النقدية في الولايات المتحدة. فقد ارتفع معدل التضخم السنوي إلى

## لحظة مفصلية

فمن جهة، لا يزال التضخم أعلى من المستوى المستهدف من قبل الاحتياطي الفيدرالي، ومن جهة أخرى بدأت تظهر مخاوف بشأن تباطؤ بعض قطاعات الاقتصاد. وبين هذين العاملين يقف البنك المركزي أمام معادلة دقيقة تتطلب موازنة الحفاظ على استقرار الأسعار دون الإضرار بالنمو الاقتصادي. ويعتقد كثير من المراقبين أن الاجتماع الحالي سيكون بمثابة إعلان غير مباشر عن فلسفة وارش الاقتصادية وكيف ينوي إدارة السياسة النقدية خلال ولايته.

تاريخياً، كانت الاجتماعات الأولى لرؤساء البنوك المركزية الجديدة تحظى بأهمية خاصة لأنها تشكل الانطباع الأول عن أسلوب القيادة والنهج الفكري الذي سيحكم المؤسسة خلال السنوات اللاحقة.

لكن حالة كيفن وارش تبدو مختلفة إلى حد كبير. فهو يتولى المنصب في وقت تمر فيه الولايات المتحدة والعالم بمرحلة انتقالية معقدة اقتصادياً وسياسياً ومالياً، ما يجعل أي قرار يتخذه أكثر تأثيراً من المعتاد.

4

مستقبل «مخطط النقاط» قد يصبح أول تغيير جوهري في أدوات التواصل النقدي

3

الذكاء الاصطناعي يدخل معادلة السياسة النقدية كمحرك محتمل لخفض التضخم مستقبلاً



«نيكي» يخرق حاجز 70 ألف نقطة لأول مرة

# تفاؤل عالمي يدفع الأسهم الآسيوية والأوروبية إلى مواصلة المكاسب

- 1 **الأسواق العالمية تترقب قرارات الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا هذا الأسبوع**
- 2 **الأسهم الأوروبية تواصل الصعود مع انحسار التوترات وتراجع أسعار النفط**
- 3 **المستثمرون يراهنون على نمو الأرباح أكثر من مخاوف ارتفاع تكاليف الاقتراض**
- 4 **عوائد السندات الحكومية ترتفع مع إعادة تسعير توقعات السياسة النقدية**
- 5 **الين يستقر قرب 160 مقابل الدولار رغم رفع أسعار الفائدة اليابانية**



## أسبوع حاسم

تتجه أنظار الأسواق العالمية حالياً إلى سلسلة من القرارات النقدية المهمة المنتظرة خلال الأيام المقبلة، وفي مقدمتها اجتماعات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا.

وتكتسب هذه الاجتماعات أهمية استثنائية لأنها ستحدد إلى حد كبير اتجاه السيولة العالمية وتكلفة التمويل خلال النصف الثاني من العام. فإذا تبنت البنوك المركزية الكبرى نبرة أقل تشدداً، فقد تحصل أسواق الأسهم على دفعة إضافية تدعم استمرار موجة الصعود الحالية. أما إذا استمرت المخاوف التضخمية وواصلت السلطات النقدية رفع الفائدة بوتيرة قوية، فقد تواجه الأسواق بعض الضغوط المؤقتة. لكن حتى الآن يبدو أن المستثمرين يركزون على المؤشرات الإيجابية أكثر من المخاطر المحتملة، وهو ما يفسر الأداء القوي للأسهم في آسيا وأوروبا.

عزز الأمل بعودة تدفقات النفط عبر مضيق هرمز وانخفاض المخاطر المرتبطة بإمدادات الطاقة العالمية، وساهم تراجع أسعار النفط في تخفيف المخاوف التضخمية التي سيطرت على الأسواق خلال الأشهر الماضية، وهو ما انعكس إيجاباً على أسهم الشركات الصناعية والخدمية. ورغم استمرار البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة، فإن المستثمرين أصبحوا أكثر تفاؤلاً بإمكانية تحقيق توازن بين السيطرة على التضخم والحفاظ على النمو الاقتصادي.

### تحول استراتيجي

يعكس اختراق مؤشر نيكي حاجز 70 ألف نقطة حقيقة أعمق من مجرد تسجيل مستوى قياسي جديد، إذ يؤكد أن اليابان أصبحت مجدداً لاعباً رئيسياً في المشهد الاستثماري العالمي بعد سنوات طويلة من التراجع النسبي. فالإصلاحات الاقتصادية، وتحسن أرباح الشركات، واستقرار البيئة السياسية، والاستفادة من الثورة التكنولوجية العالمية، كلها عوامل ساهمت في إعادة رسم صورة السوق اليابانية لدى المستثمرين الدوليين.

ومع استمرار الدعم القادم من قطاعات الذكاء الاصطناعي وأشياء المواصلات، وتبني بنك اليابان سياسة تشديد تدريجية لا تهدد النمو، تبدو الأسهم اليابانية أمام فرصة لمواصلة جذب رؤوس الأموال العالمية خلال الفترة المقبلة.

وفي الوقت ذاته، فإن المكاسب الأوروبية وتراجع أسعار النفط واستقرار الأوضاع الجيوسياسية نسبياً تمنح الأسواق العالمية مساحة إضافية لمواصلة الصعود. وبينما تترقب الأسواق قرارات البنوك المركزية الكبرى، يبقى اختراق نيكي مستوى 70 ألف نقطة أحد أبرز الأحداث المالية في عام 2026، ودليلاً على التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الياباني والأسواق العالمية على حد سواء.

والتقنيات المستخدمة في هذه الصناعات. وشهدت شركات تصنيع معدات اختبار الرقائق الإلكترونية مكاسب قوية، كما حققت شركات الكابلات المتخصصة ومراكز البيانات أداءً لافتاً جذب اهتمام المستثمرين. وتراهن الأسواق على أن اليابان ستكون من أكبر المستفيدين من موجة الاستثمار العالمية في الذكاء الاصطناعي، خصوصاً أنها تمتلك قاعدة صناعية متقدمة وخبرات تقنية عميقة في مجالات أشباه الموصلات والمكونات الإلكترونية الدقيقة.

### السندات تعيد التسعير

في المقابل، شهدت سوق السندات اليابانية رد فعل مختلفاً بعد قرار رفع الفائدة، حيث ارتفعت العوائد بصورة ملحوظة مع انخفاض أسعار السندات. ويعكس هذا التحرك إعادة تسعير توقعات المستثمرين بشأن السياسة النقدية المستقبلية لبنك اليابان. فمع انتقال الاقتصاد تدريجياً إلى بيئة فائدة أعلى، بدأت الأسواق تأخذ في الاعتبار احتمال استمرار دورة التشديد وإن كانت بوتيرة بطيئة. ورغم ذلك، لا تزال العوائد اليابانية أقل بكثير من نظيراتها في العديد من الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يفسر استمرار النظرة الإيجابية تجاه الأسهم مقارنة بأسواق الدخل الثابت. كما أن ارتفاع العوائد جاء بصورة منظمة ومن دون اضطرابات حادة، ما يشير إلى أن الأسواق كانت مستعدة إلى حد كبير لقرار البنك المركزي.

### أوروبا تستفيد

لم تقتصر موجة التفاؤل على اليابان وحدها، إذ وصلت الأسهم الأوروبية أيضاً لتسجيل مكاسب مدعومة بالتطورات الجيوسياسية الأخيرة وتراجع أسعار النفط. فالمستثمرون الأوروبيون يراقبون باهتمام الاتفاق المبدئي بين الولايات المتحدة وإيران، والذي

السوق اليابانية أقل جاذبية مقارنة بالولايات المتحدة والأسواق الناشئة. لكن السنوات الأخيرة شهدت تغيراً ملحوظاً في هذه الصورة. فقد بدأت الشركات اليابانية تنفيذ إصلاحات واسعة لتحسين الحوكمة وزيادة العوائد للمساهمين ورفع كفاءة استخدام رأس المال، وهو ما ساهم في جذب تدفقات استثمارية ضخمة من الداخل والخارج.

كما أن عودة التضخم إلى الاقتصاد الياباني بعد سنوات طويلة من الركود السعري ساعدت الشركات على تحسين هوامش الأرباح ورفع الأسعار، وهو ما انعكس إيجاباً على نتائج الأعمال والتقييمات السوقية.

### الين تحت المراقبة

رغم قرار رفع الفائدة، لم يشهد الين الياباني ارتفاعاً كبيراً أمام الدولار، بل بقي مستقراً قرب مستوى 160 ينًا للدولار، وهو المستوى الذي تعتبره الأسواق حساساً للغاية بالنسبة للسلطات اليابانية. ويعكس هذا الاستقرار قناعة المستثمرين بأن الفجوة بين أسعار الفائدة اليابانية والأمريكية لا تزال واسعة نسبياً، ما يحد من قدرة الين على تحقيق مكاسب قوية في الوقت الحالي.

لكن استمرار ضعف الين يحمل جانباً إيجابياً مهماً بالنسبة للشركات اليابانية المصدرة، إذ يعزز تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية ويرفع قيمة الأرباح المحققة في الخارج عند تحويلها إلى العملة المحلية. ولهذا السبب، ينظر كثير من المستثمرين إلى استقرار العملة اليابانية عند مستويات منخفضة نسبياً باعتباره عاملاً داعماً لسوق الأسهم أكثر من كونه مصدر قلق.

### الذكاء الاصطناعي يقود الصعود

من أبرز العوامل التي دفعت مؤشر نيكي إلى تسجيل مستوياته التاريخية الجديدة الأداء القوي لشركات التكنولوجيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وأشياء المواصلات. فمع استمرار الطفرة العالمية في الاستثمار بالبنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات والحوسبة المتقدمة، أصبحت الشركات اليابانية مورداً رئيسياً للمعدات

شهدت الأسواق المالية العالمية يوماً استثنائياً مع تسجيل الأسهم اليابانية إنجازاً تاريخياً جديداً بعدما تجاوز مؤشر نيكي حاجز 70 ألف نقطة للمرة الأولى منذ إنشائه، في خطوة تعكس التحول الكبير الذي تشهده اليابان بعد سنوات طويلة من النمو الضعيف والتضخم المنخفض والسياسات النقدية فائقة التيسير. وجاء هذا الإنجاز في وقت اتخذ فيه بنك اليابان خطوة مهمة برفع أسعار الفائدة إلى 1%، وهو أعلى مستوى للفائدة اليابانية منذ أكثر من ثلاثة عقود، لكن المفارقة أن المستثمرين استقبلوا القرار بإيجابية بدلاً من القلق، ما دفع الأسهم إلى مواصلة صعودها وتسجيل مستويات قياسية جديدة.

ويعكس هذا الأداء المتفوق قناعة متزايدة لدى المستثمرين بأن الاقتصاد الياباني دخل مرحلة مختلفة جذرياً عن تلك التي سادت خلال العقود الماضية، وأن الشركات اليابانية باتت تمتلك قدرة أكبر على تحقيق النمو والاستفادة من التحولات التكنولوجية العالمية، خصوصاً في مجالات الذكاء الاصطناعي وأشياء المواصلات والبنية التحتية الرقمية.

### قرار الفائدة

جاء قرار بنك اليابان برفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار ربع نقطة مئوية إلى 1% ليؤكد أن البنك المركزي بات أكثر ثقة في قدرة الاقتصاد على تحمل تكاليف اقتراض أعلى. وعلى الرغم من أن رفع الفائدة غالباً ما يشكل ضغطاً على أسواق الأسهم، فإن المستثمرين فسروا الخطوة بصورة مختلفة هذه المرة، فالسوق اعتبرت القرار دليلاً على قوة الاقتصاد واستمرار التعافي بدلاً من اعتباره بداية دورة تشديد نقدي حادة. الأهم من ذلك أن مسؤولي البنك المركزي أشاروا بوضوح إلى عدم وجود حاجة عاجلة لتسريع وتيرة رفع الفائدة، وهو ما منح المستثمرين قدراً كبيراً من الطمأنينة. وتشير التوقعات الحالية إلى أن بنك اليابان سيواصل رفع الفائدة بصورة تدريجية للغاية خلال

### لحظة تاريخية

وصول مؤشر نيكي إلى مستوى 70 ألف نقطة لا يمثل مجرد رقم جديد في سجلات الأسواق المالية، بل يعكس تحولاً هيكلياً في النظرة العالمية تجاه الاقتصاد الياباني وأسواقه المالية.

فعلى مدار عقود طويلة، ارتبطت اليابان في أذهان المستثمرين بفترات ممتدة من الانكماش وضعف النمو وشيخوخة السكان، وهو ما جعل



تنامي القناعة الشعبية بفشل الخروج يعيد فتح النقاش حول مستقبل العلاقة بين لندن وبروكسل

# بعد عقد من بريكست.. الاقتصاد يعيد بريطانيا نحو أبواب أوروبا

1 أغلبية البريطانيين باتت ترى أن الخروج من الاتحاد الأوروبي كان قراراً خاطئاً

2 الاقتصاد البريطاني لا يزال مرتبطاً عملياً بالقواعد الأوروبية رغم استعادة السيادة القانونية

بعد مرور عشر سنوات على الاستفتاء الذي غير مسار المملكة المتحدة وأعاد رسم علاقتها بالقارة الأوروبية، عاد الجدل حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى الواجهة بقوة أكبر مما كان عليه خلال السنوات الماضية. فالقضية التي بدت محسومة سياسياً بعد استفتاء عام 2016 لم تعد كذلك اليوم، خصوصاً مع تصاعد المؤشرات التي تظهر تحولاً واضحاً في المزاج الشعبي البريطاني وتزايد التساؤلات حول الحصيلة الاقتصادية والسياسية الفعلية لعملية الخروج.

وبينما كان مؤيدو بريكست يرون أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيمثل بداية مرحلة جديدة من الاستقلال السياسي والاقتصادي، تشير النقاشات الدائرة حالياً إلى أن كثيراً من البريطانيين باتوا ينظرون إلى التجربة بصورة مختلفة، بعدما اصطدموا بواقع أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً.

ولم يعد النقاش يقتصر على تقييم قرار الخروج نفسه، بل أصبح يمتد إلى سؤال أكثر حساسية: هل يمكن أن تعود بريطانيا يوماً إلى الاتحاد الأوروبي؟ وإذا حدث ذلك، فمتى وكيف ستكون هذه العودة؟

## عقد من التحولات

عندما صوت البريطانيون لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي عام 2016، انقسمت البلاد بصورة غير مسبوقة بين مؤيدي يرون في الخروج استعادة للسيادة الوطنية، ومعارضين حذروا من التداعيات الاقتصادية والسياسية طويلة الأجل.

وخلال السنوات اللاحقة، مرت المملكة المتحدة بواحدة من أكثر المراحل السياسية تعقيداً في تاريخها الحديث. فقد شهدت البلاد تغييرات متكررة في الحكومات، ومفاوضات طويلة وشاقة مع بروكسل، وانقسامات داخل الأحزاب السياسية الرئيسية، فضلاً عن تحديات اقتصادية متلاحقة.

ومع انتهاء الفترة الانتقالية ودخول ترتيبات ما بعد الخروج حيز التنفيذ الكامل، بدأت تظهر بصورة أوضح الآثار العملية للانفصال عن أكبر شريك تجاري وجغرافي للمملكة المتحدة.



بريكست. كما أن البيئة الدولية المتوترة تدفع الجانبين نحو مزيد من التعاون بدلاً من الابتعاد عن بعضهما البعض.

## معضلة بروكسل

في المقابل، لا يتعلق مستقبل العلاقة بإرادة بريطانيا وحدها، بل أيضاً بموقف الاتحاد الأوروبي نفسه. فبروكسل لا تزال متحفظة تجاه بعض المقترحات البريطانية التي تهدف إلى الجمع بين مزايا السوق الموحدة والاستقلال السياسي الكامل. ويخشى صناع القرار الأوروبيون أن يؤدي تقديم امتيازات واسعة لبريطانيا إلى تشجيع دول أخرى على المطالبة بترتيبات مشابهة.

ولهذا السبب يتمسك الاتحاد الأوروبي بمبدأ أن الوصول الكامل إلى مزايا السوق الموحدة يتطلب قبول القواعد الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد، بما في ذلك حرية الحركة والالتزام التنظيمي المشترك.

يرى مسؤولون أوروبيون أن الحفاظ على تماسك المشروع الأوروبي يتطلب تجنب أي نموذج قد يبدو أكثر جاذبية من العضوية الكاملة نفسها.

لكن هذا الموقف يواجه انتقادات متزايدة من بعض الاقتصاديين الذين يرون أن توسيع مجالات التكامل مع بريطانيا قد يخدم مصالح الجانبين.

## الخيارات المستقبلية

عند النظر إلى المستقبل، تبدو الخيارات المتاحة أمام المملكة المتحدة محصورة في عدد محدود من السيناريوهات.

السيناريو الأول يتمثل في استمرار الوضع الحالي مع إدخال تحسينات تدريجية على الاتفاقات القائمة وتوسيع مجالات التعاون بين الجانبين دون العودة إلى العضوية الكاملة.

أما السيناريو الثاني فيقوم على بناء نموذج أكثر عمقاً من التكامل الاقتصادي يشبه بعض الترتيبات المعمول بها مع دول أوروبية غير أعضاء في الاتحاد. لكن هناك سيناريو ثالث بدأ يحظى باهتمام متزايد في الأوساط السياسية والأكاديمية، ويتمثل في احتمال عودة بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل.

ورغم أن هذا الخيار لا يزال بعيداً سياسياً في الوقت الراهن، فإن تطورات الرأي العام والضغط الاقتصادي قد تجعل النقاش حوله أكثر حضوراً خلال السنوات المقبلة.

والشركات البريطانية التي ترغب في الوصول إلى السوق الأوروبية لا تزال مطالبة بالالتزام بمعايير وقواعد الاتحاد الأوروبي في كثير من القطاعات. كما أن الحكومات البريطانية المتعاقبة اكتشفت أن الابتعاد الكامل عن المنظومة التنظيمية الأوروبية قد يخلق تكاليف اقتصادية وإدارية مرتفعة يصعب تحملها.

ولهذا السبب اتجهت لندن تدريجياً نحو أشكال مختلفة من التوافق التنظيمي مع بروكسل رغم خروجها الرسمي من الاتحاد.

## الدفاع والأمن

لم تعد العلاقات بين لندن وبروكسل تقتصر على الاقتصاد فقط، بل أصبحت القضايا الأمنية والدفاعية عاملاً متزايد الأهمية في رسم مستقبل العلاقة. فالحرب في أوكرانيا والتوترات المتصاعدة مع روسيا دفعت الدول الأوروبية إلى تعزيز التعاون الدفاعي بصورة غير مسبوقة. وفي هذا السياق تجد المملكة المتحدة نفسها أقرب إلى الاتحاد الأوروبي من الناحية الاستراتيجية رغم خروجها السياسي منه.

وتتعاون لندن مع الدول الأوروبية في ملفات العقوبات والأمن والدفاع والتنسيق العسكري، كما تسعى للاستفادة من بعض المبادرات الدفاعية الأوروبية الجديدة.

ويعكس هذا الواقع حقيقة مهمة مفادها أن المصالح الأمنية المشتركة غالباً ما تتجاوز الخلافات السياسية المرتبطة

كما أن الأجيال الشابة التي كانت أقل ميلاً للخروج أصبحت تمثل وزناً أكبر داخل الجسم الانتخابي، وهو ما يساهم تدريجياً في إعادة تشكيل المزاج السياسي العام.

ويرى مراقبون أن استمرار هذه الاتجاهات لفترة طويلة قد يفتح الباب أمام إعادة طرح أسئلة كانت تعتبر من المحرمات السياسية قبل سنوات قليلة.

بينما استمرت بعض القطاعات في التأقلم مع الواقع الجديد، وجدت قطاعات أخرى نفسها أمام عقبات تنظيمية وتجارية لم تكن موجودة سابقاً، ما أعاد النقاش حول التكلفة الحقيقية للخروج.

## تبدل المزاج الشعبي

من أبرز التحولات التي شهدتها السنوات الأخيرة تغير موقف الرأي العام البريطاني تجاه قضية بريكست. فبعد أن كان المجتمع البريطاني منقسماً بصورة شبه متساوية بين مؤيد ومعارض للخروج، بدأت استطلاعات الرأي تظهر اتجاهاً أكثر وضوحاً لصالح المعسكر الذي يعتبر أن قرار المغادرة كان خطأ.

ويعكس هذا التحول تراكم الخبرات العملية لدى المواطنين والشركات بعد سنوات من تطبيق ترتيبات ما بعد الخروج. فالكثير من البريطانيين باتوا يقارنون بين الوعود التي رافقت حملة بريكست والواقع الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه البلاد اليوم.

## السيادة النظرية والواقع العملي

أحد أبرز الشعارات التي رافقت حملة الخروج كان استعادة السيطرة على القوانين والحدود والسياسات الوطنية. ومن الناحية القانونية حققت المملكة المتحدة بالفعل قدراً كبيراً من الاستقلال المؤسسي بعد مغادرتها الاتحاد الأوروبي. لكنها في الوقت نفسه وجدت نفسها مضطرة في العديد من المجالات إلى الاستمرار في تطبيق أو موافقة جزء كبير من القواعد الأوروبية.

ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين.

## الاقتصاد يحسم المعادلة

تظل الاعتبارات الاقتصادية العامل الأكثر تأثيراً في مستقبل العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. فالواقع الجغرافي يجعل أوروبا الشريك التجاري الطبيعي والأكبر لبريطانيا، كما أن سلاسل الإمداد والاستثمارات والأسواق المالية والخدمات المهنية ظلت لعقود طويلة مترابطة بصورة عميقة بين الجانبين.

ورغم الجهود البريطانية لتنويع العلاقات التجارية عالمياً بعد بريكست، فإن حجم الاقتصاد الأوروبي وقربه الجغرافي يجعلان من الصعب إيجاد بديل كامل للسوق الأوروبية الموحدة. كما أن عدداً كبيراً من الشركات

3 الانضمام مجدداً إلى الاتحاد يبرز كأحد السيناريوهات السياسية المطروحة خلال العقد المقبل

3

4 محاولات لندن لإنشاء سوق موحدة للسلع مع أوروبا اصطدمت برفض أوروبي متكرر

4

5 الاتحاد الأوروبي يخشى تقديم نموذج قد يشجع دولاً أخرى على انتقاء مزايا العضوية

5



تراجع خام برنت إلى نحو 81.7 دولاراً للبرميل مسجلاً أدنى مستوى له منذ مارس

# النفط

## يهبط إلى أدنى مستوياته منذ 3 أشهر مع عودة رهانات تدفق الإمدادات



1 الأسواق تسعر سيناريو إعادة فتح مضيق هرمز قبل نهاية يوليو

2 هبوط أسعار النفط 5% في جلسة واحدة يمحو جانباً كبيراً من مكاسب الحرب

### تقلبات مستمرة

العالمية. وقد أظهرت البيانات الأخيرة تراجع واردات الصين من النفط الخام بنسبة 29% خلال شهر مايو مقارنة بالفترات السابقة، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ ثماني سنوات. ويعكس هذا الانخفاض مزيجاً من العوامل الاقتصادية والصناعية، بما في ذلك تباطؤ النشاط الصناعي وتراجع الطلب على الوقود في بعض القطاعات. كما تشير التوقعات إلى احتمال انخفاض الواردات الصينية من الخام السعودي خلال الأشهر المقبلة، وهو ما يزيد من المخاوف المتعلقة بضعف الطلب الآسيوي بصورة عامة.

#### توقعات المؤسسات

أعدت المؤسسات المالية العالمية الكبرى مراجعة توقعاتها لأسعار النفط في ضوء المستجدات الأخيرة. وجاءت هذه المراجعات لتعكس قناعة متزايدة بأن السوق تتجه نحو توازن أكثر مرونة مما كان متوقعاً في السابق. فقد خفض بنك غولدمان ساكس توقعاته لسعر خام برنت خلال الربع الأخير من العام إلى 80 دولاراً للبرميل بدلاً من 90 دولاراً، كما خفض متوسط توقعاته للعام التالي إلى 75 دولاراً للبرميل. ويستند هذا التعديل إلى افتراض أساسي يتمثل في عودة صادرات الخليج إلى مستويات ما قبل الحرب بوتيرة أسرع من التقديرات السابقة، إضافة إلى انحسار مخاطر تعطل حركة الشحن عبر مضيق هرمز.

من جانب آخر، أشار محللو مورغان ستانلي إلى أن عدداً كبيراً من المؤشرات المرتبطة بالسوق الفورية يعكس ضعفاً واضحاً في الطلب الفعلي على النفط خلال الأسابيع الأخيرة، وهو ما يدعم الرؤية القائلة بأن الأسعار قد تواجه صعوبة في العودة إلى مستوياتها المرتفعة السابقة ما لم تظهر عوامل دعم جديدة.

المفاوضات الأميركية الإيرانية تدخل مرحلة أكثر تعقيداً في سويسرا

غولدمان ساكس يخفض توقعاته لخام برنت إلى 80 دولاراً في الربع الأخير

واردادات الصين النفطية تتراجع 29% إلى أدنى مستوى في ثماني سنوات

الراهنه لعب العامل النفسي دوراً محورياً في تسريع عمليات البيع، إذ إن مجرد الحديث عن إمكانية عودة الإمدادات كان كافياً لتغيير سلوك المستثمرين بشكل جذري.

فخلال فترات الأزمات تميل الأسواق إلى إضافة ما يعرف بعلاوة المخاطر الجيوسياسية، وهي زيادة سعرية تعكس احتمالات تعطل الإنتاج أو النقل. وعندما تبدأ مؤشرات التهديد بالظهور، تتعرض هذه العلاوة للتآكل بسرعة، حتى قبل تحقق التحسن الفعلي على أرض الواقع. وهذا ما حدث بالفعل في سوق النفط، حيث تراجعت الأسعار بوتيرة أسرع من وتيرة تحسن الإمدادات نفسها، في دلالة على أن المستثمرين بدأوا المراهنه على المستقبل أكثر من اعتمادهم على الواقع الحالي.

#### ضعف الطلب

في المقابل، لا تقتصر الضغوط الحالية على جانب الإمدادات فقط، بل تمتد أيضاً إلى جانب الطلب العالمي الذي بدأ يظهر إشارات تباطؤ واضحة خلال الأشهر الأخيرة.

وتبرز الصين باعتبارها العامل الأكثر أهمية في هذا السياق. فالدولة الآسيوية العملاقة تعد أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وأي تغير في وتيرة استهلاكها ينعكس مباشرة على توازن السوق.

استقرار الإمدادات وخفض تكاليف النقل والتأمين المرتبطة بالشحنات النفطية.

#### تفاهات مؤقتة

جاءت التحركات الأخيرة في الأسواق بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب توقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى إنهاء الحرب المرتبطة بإيران وتهيئة الظروف اللازمة لبدء مرحلة جديدة من التفاوض بين الأطراف المعنية.

ورغم أن الأسواق رحبت بالإعلان فور صدوره، فإن كثيراً من التفاصيل الأساسية لا تزال غير واضحة، وهو ما يفسر استمرار حالة الحذر لدى شريحة من المستثمرين. فالاتفاق المبني لا يمثل تسوية نهائية بقدر ما يشكل إطاراً مؤقتاً يسمح بوقف التصعيد وفتح الباب أمام مفاوضات أكثر شمولاً.

وفي هذا السياق أعلن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أن جولة جديدة من المفاوضات ستنتقل في سويسرا بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي يعالج الملفات العالقة بين طهران وواشنطن.

#### أثر نفسي

غالباً ما تتحرك أسعار النفط وفق مزيج من العوامل الأساسية والنفسية. وفي الحالة

على الرغم من موجة التفاؤل الحالية، فإن كثيراً من الخبراء يحذرون من أن الطريق نحو استقرار كامل في أسواق النفط لا يزال طويلاً ومعقداً. فالاتفاقيات السياسية الأولية لا تضمن بالضرورة نجاح المفاوضات النهائية، كما أن أي حادث أمني أو خلاف دبلوماسي جديد قد يعيد التوتر إلى الواجهة بسرعة. وتبقى مسألة إعادة فتح مضيق هرمز

فقط من خسائر قوية بلغت نحو 5% في جلسة واحدة، وهو تراجع يعد من أكبر الانخفاضات اليومية خلال العام الحالي. وتزامن ذلك مع الإعلان عن تفاهات سياسية جديدة مرتبطة بالأزمة الإيرانية، ما دفع المتعاملين إلى إعادة تقييم احتمالات استمرار القيود على حركة النفط عبر الخليج العربي.

ويرى مراقبون أن السوق انتقلت من مرحلة المبالغة في تسعير المخاطر إلى مرحلة المبالغة في تسعير التفاؤل، وهو ما يفسر حدة الحركة السعرية التي شهدتها العقود الآجلة خلال فترة زمنية قصيرة.

#### أهمية هرمز

يحثل مضيق هرمز مكانة استثنائية في سوق الطاقة العالمية، إذ يعد الشريان البحري الأهم لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج إلى الأسواق العالمية. وقبل اندلاع الحرب الأخيرة كانت نسبة تقارب خمس الإمدادات العالمية من النفط تمر عبر هذا

شهدت أسواق النفط العالمية تحولاً حاداً في اتجاهها خلال الأيام الأخيرة بعدما انتقلت من التركيز على مخاطر نقص الإمدادات الناتجة عن الحرب والتوترات الإقليمية إلى التركيز على احتمالات عودة تدفقات النفط والغاز عبر مضيق هرمز، أحد أهم الممرات الاستراتيجية للطاقة في العالم. وجاء هذا التحول سريعاً وقوياً لدرجة دفعت الأسعار إلى تسجيل أكبر موجة تراجع منذ أشهر، مع إعادة تقييم المستثمرين لحجم المخاطر الفعلية التي تواجه السوق خلال النصف الثاني من العام.

وتراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في نحو ثلاثة أشهر بعدما بدأت الأسواق تسعير احتمال انتهاء جزء كبير من الأزمة التي عطلت حركة الطاقة في المنطقة خلال الفترة الماضية. وبينما كانت المخاوف الجيوسياسية هي المحرك الرئيسي للأسعار خلال الأسابيع السابقة، أصبحت التوقعات المتعلقة بعودة الصادرات والإمدادات البحرية العامل الأكثر تأثيراً في قرارات المستثمرين وصناديق التحوط والمتعاملين في أسواق العقود الآجلة.

#### تراجع سريع

شهدت أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط موجة بيع واسعة دفعت الخامين إلى أدنى مستوياتهما منذ شهر مارس، في انعكاس واضح لتغير المزاج العام في الأسواق العالمية. ويعكس هذا الانخفاض اقتناع عدد متزايد من المستثمرين بأن مخاطر تعطل الإمدادات قد تكون أقل مما كان متوقعاً قبل أسابيع قليلة.

وجاءت عمليات البيع بعد يوم واحد



استقرار البيتكوين فوق 66 ألف دولار يعزز رهانات المؤسسات الاستثمارية على انتهاء موجة التصحيح

# البيتكوين تتماسك رغم العاصفة.. هل تبدأ العملات المشفرة مرحلة صعود جديدة؟



1 البيتكوين تحافظ على استقرارها رغم تقلبات الأسواق العالمية وتراجع بعض العملات المنافسة

2 الاتفاق الأميركي الإيراني يخفف المخاطر الجيوسياسية ويعيد شهية المستثمرين للأصول عالية المخاطر

كانت موجودة في السوق، ما أدى إلى خلق بيئة أكثر استقراراً وصحية على المدى الطويل.

كما أن دخول رؤوس أموال مؤسسية جديدة يمكن أن يسهم في تقليل حدة التقلبات مقارنة بالمرحلة السابقة التي كان المستثمرون الأفراد يهيمنون فيها على التداولات.

## أهمية مستوى 83 ألف دولار

من الناحية الفنية، يواصل المستثمرون متابعة مستويات سعرية محددة تعتبر مفصلية في تحديد الاتجاه القادم للبيتكوين. ويبرز مستوى 83 ألف دولار باعتباره أحد أهم المستويات التي يراقبها المتداولون والمؤسسات الاستثمارية خلال المرحلة المقبلة. ويعود ذلك إلى أن تجاوز هذا المستوى قد يرسل إشارة قوية على انتهاء مرحلة التصحيح والدخول في دورة صعود جديدة. أما الفشل في الاقتراب منه أو اختراقه فقد يعني استمرار مرحلة التذبذب لفترة أطول. وتكتسب هذه المستويات أهمية إضافية لأنها تؤثر على قرارات الصناديق الاستثمارية التي تعتمد بصورة كبيرة على المؤشرات الفنية في إدارة استثماراتها. كما أن نجاح البيتكوين في الاقتراب من هذه المستويات قد يجذب موجة جديدة من المستثمرين الذين ما زالوا ينتظرون إشارات أكثر وضوحاً قبل الدخول إلى السوق.

## بيئة أكثر دعماً

إلى جانب التطورات الجيوسياسية، تستفيد العملات المشفرة من تحسن نسبي في عدد من العوامل الاقتصادية العالمية. فالتوقعات المتعلقة باستقرار أسعار الطاقة وتراجع بعض المخاطر المرتبطة بسلاسل الإمداد العالمية قد تسهم في تحسين بيئة الاستثمار بشكل عام. كما أن أي توجه مستقبلي نحو تخفيف السياسات النقدية أو خفض أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى قد يشكل عاملاً إيجابياً إضافياً للأصول الرقمية. فالعملات المشفرة عادة ما تستفيد من بيئة السيولة المرتفعة ومن انخفاض العوائد الحقيقية على الأدوات التقليدية. ولذلك يعتقد كثير من المحللين أن النصف الثاني من العام قد يشهد ظروفًا أكثر ملاءمة لنمو سوق العملات المشفرة مقارنة بما حدث خلال الفترات السابقة.



## مرحلة مفصلية

على التماسك في هذه المرحلة تمنح المستثمرين قدراً متزايداً من الثقة بأن السوق ربما تكون بصدد بناء قاعدة أكثر صلابة مما كانت عليه في الدورات السابقة. وإذا استمرت المعطيات الحالية في التحسن، فقد تتحول الأشهر المقبلة إلى نقطة انطلاق جديدة لسوق العملات المشفرة، لتبدأ مرحلة مختلفة عنانها عودة النمو ولكن بوتيرة أكثر نضجاً واستدامة.

الجيوسياسية العالمية وعودة التركيز إلى أساسيات الاقتصاد والاستثمار، قد تجد الأصول الرقمية فرصة جديدة لاستعادة جاذبيتها لدى المستثمرين. لكن الطريق نحو دورة صعود قوية لن يكون سهلاً، إذ لا تزال هناك تحديات مرتبطة بالسياسات النقدية والتنظيمات الحكومية ومستويات السيولة العالمية. ورغم ذلك، فإن قدرة البيتكوين

تبدو سوق العملات المشفرة اليوم عند مفترق طرق حقيقي. فالبيتكوين تحافظ على استقرارها وتظهر قدرة واضحة على مقاومة الضغوط، بينما لا تزال العملات البديلة تبحث عن زخم جديد يعيدها إلى مسار النمو. وفي الوقت نفسه، تتزايد رهانات المؤسسات المالية على أن السوق اقتربت من نهاية مرحلة التصحيح التي استمرت لفترة طويلة. ومع انحسار بعض المخاطر

تعيش أسواق العملات المشفرة مرحلة مفصلية قد تحدد ملامح الاتجاه القادم للأصول الرقمية خلال ما تبقى من العام، وذلك في وقت تتقاطع فيه العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والنقدية بصورة غير مسبوق. فبينما تتجه الأنظار إلى التطورات السياسية المرتبطة بالاتفاق الأميركي الإيراني وإعادة فتح مضيق هرمز، يراقب المستثمرون عن كثب أداء البيتكوين التي نجحت في الحفاظ على استقرارها النسبي رغم موجة التقلبات التي ضربت مختلف فئات الأصول خلال الأشهر الماضية.

ويعكس الأداء الحالي للعملات المشفرة حالة من التوازن الدقيق بين التفاؤل والحذر. فمن جهة، هناك آمال متزايدة بأن انتهاء واحدة من أبرز بؤر التوتر الجيوسياسي في العالم قد يؤدي إلى تحسن شهية المخاطرة العالمية وعودة التدفقات الاستثمارية إلى الأسواق عالية النمو، بما فيها العملات الرقمية. ومن جهة أخرى، لا يزال المستثمرون يتعاملون بحذر مع أي توقعات متفائلة في ظل استمرار الغموض بشأن الاقتصاد العالمي وأسعار الفائدة والسياسات النقدية للبنوك المركزية الكبرى.

وفي هذا السياق، بدت البيتكوين أكثر قدرة على الصمود مقارنة بمعظم العملات الرقمية الأخرى، ما عزز القناعة لدى عدد من المحللين بأن السوق ربما تكون قد تجاوزت بالفعل أسوأ مراحل التصحيح، وأنها تستعد تدريجياً لبناء دورة جديدة من النمو.

## اختبار حقيقي

يرى مراقبون أن الاتفاق الأميركي الإيراني يمثل اختباراً مهماً ليس فقط لأسواق النفط والطاقة، بل أيضاً لأسواق العملات المشفرة التي أصبحت أكثر ارتباطاً بالتغيرات الاقتصادية العالمية مما كانت عليه في السابق.

فعلى مدار السنوات الأولى من ظهور البيتكوين، كان ينظر إليها باعتبارها أصولاً مستقلة نسبياً عن التطورات الاقتصادية التقليدية. لكن مع دخول المؤسسات الاستثمارية الكبرى وصناديق التحوط والبنوك إلى هذا القطاع، أصبحت العملات المشفرة تتفاعل بصورة أكبر مع المتغيرات الجيوسياسية وأسعار الفائدة والتوقعات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، ينظر المستثمرون

المشفرة من حالة الاستقرار نفسها. فقد تعرضت الإيثريوم والريبيل وغيرهما من العملات البديلة لضغوط بيئية دفعتها إلى تسجيل خسائر ملحوظة خلال جلسات التداول الأخيرة.

وتراجع الإيثريوم بأكثر من 2% يعكس استمرار حالة الحذر لدى المستثمرين تجاه العملات التي تعتبر أكثر مخاطرة مقارنة بالبيتكوين. وعادة ما تتجه السيولة خلال الفترات غير المستقرة إلى الأصول الأكبر والأكثر سيولة، وهو ما يفسر الفجوة الواضحة في الأداء بين البيتكوين والعملات الأخرى. كما أن بعض المستثمرين يفضلون انتظار وضوح أكبر بشأن اتجاه السوق قبل العودة إلى بناء مراكز كبيرة في العملات البديلة، خصوصاً بعد الخسائر التي تعرض لها القطاع خلال دورات التصحيح السابقة. ويرى خبراء أن استمرار هذه الفجوة قد يكون مؤقتاً، إذ غالباً ما تتأخر العملات البديلة في الاستفادة من موجات التعافي

سريعة إراها كثير من المستثمرين إيجابية في ظل الظروف الحالية. واستقرار العملة قرب مستوى 66 ألف دولار يعكس استمرار وجود طلب قوي من المستثمرين، خاصة المؤسسات الاستثمارية التي باتت تلعب دوراً متزايداً في تحديد اتجاهات السوق. كما أن الأداء المستقر للبيتكوين مقارنة ببقية العملات المشفرة عزز صورتها كأصل رقمي أكثر نضجاً وأقل حساسية للتقلبات اليومية، وهذا العامل تحديداً دفع العديد من مديري المحافظ الاستثمارية إلى زيادة الوزن النسبي للبيتكوين داخل محافظهم الرقمية خلال الفترات الأخيرة. ويرى بعض المحللين أن قدرة البيتكوين على الحفاظ على هذه المستويات رغم الأحداث السياسية والاقتصادية الكبرى تشكل مؤشراً مهماً على قوة الطلب الكامن في السوق.

إلى الاتفاق الأخير باعتباره حدثاً قد يساهم في إزالة أحد أكبر مصادر القلق التي سيطرت على الأسواق العالمية خلال الأشهر الماضية. فكلما انخفضت مستويات المخاطر الجيوسياسية، زادت احتمالات انتقال رؤوس الأموال نحو الأصول التي توفر فرص نمو أعلى، وفي مقدمتها العملات المشفرة. ويعتقد محللون أن نجاح الاتفاق في تثبيت الاستقرار الإقليمي وعودة حركة التجارة والطاقة إلى طبيعتها قد يوفر دعماً غير مباشر لسوق الأصول الرقمية عبر تحسين المزاج الاستثماري العالمي.

## البيتكوين تتصدر

في خضم هذه التطورات، واصلت البيتكوين تأكيد مكانتها باعتبارها العملة الرقمية الأكثر قوة وتأثيراً في السوق. فعلى الرغم من التراجع الحاد الذي شهدته خلال الأشهر الماضية مقارنة بالقمم التاريخية التي سجلتها سابقاً، فإنها نجحت في الحفاظ على مستويات

3 الإيثريوم والريبيل تتعرضان لضغوط بيعية مع استمرار انتقال السيولة نحو الأصول الأكثر أماناً

4 مؤسسات مالية ترى أن سوق العملات المشفرة اقتربت من تكوين قاع سعري طويل الأجل

5 مستوى 83 ألف دولار يتحول إلى أهم نقطة فنية يراقبها المستثمرون في البيتكوين

6 انحسار التوترات العالمية قد ينعش تدفقات رؤوس الأموال نحو الأصول الرقمية

7 المستثمرون يترقبون إشارات اقتصادية جديدة لتحديد اتجاه الدورة المقبلة للعملات

45% من مديري الاحتياطيات يتوقعون زيادة حيازات مؤسساتهم من الذهب خلال العام المقبل

# الذهب يحافظ على بريقه في الاحتياطيات العالمية

1 البنوك المركزية تتمسك بالذهب رغم توقعات تباطؤ الطلب 15%

2

الأزمات الجيوسياسية تعزز مكانة الذهب كأداة دفاعية

## تنويع الاحتياطيات

الذهب بصورة مختلفة عن بقية الأصول، وهو ما يعزز فعالية استراتيجيات التنويع. وقد ساهمت هذه الخصائص في رفع نسبة البنوك المركزية التي تمتلك ذهباً ضمن احتياطياتها إلى 93%، مقارنة بـ 81% فقط قبل عام واحد، ما يعكس اتجاهاً عالمياً واضحاً نحو تعزيز دور المعدن النفيس داخل المحافظ السيادية. ويرى خبراء الأسواق أن هذا التحول يمثل أحد أهم التغيرات الهيكلية التي شهدتها إدارة الاحتياطيات الدولية خلال العقد الأخير.

إلى جانب دوره كملاد آمن، يواصل الذهب أداء وظيفة أساسية تتمثل في تنويع الاحتياطيات الدولية. فالبنوك المركزية تسعى باستمرار إلى بناء محافظ متوازنة تقلل المخاطر وتزيد القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية. ويأتي الذهب في مقدمة الأصول التي تساعد على تحقيق هذا الهدف بفضل طبيعته المختلفة عن العملات الأجنبية والسندات والأدوات المالية التقليدية. وعندما تتعرض الأسواق المالية لضغوط حادة، غالباً ما يتحرك

أعلى نسبة يتم تسجيلها منذ بدء هذا النوع من المسوحات.

ويكسب هذا الرقم اتجاهاً متصاعداً في التفكير الاستراتيجي لدى البنوك المركزية التي أصبحت تنظر إلى الذهب باعتباره أداة مهمة لتعزيز الاستقرار المالي وحماية الاحتياطيات من تقلبات التي قد تصيب العملات الرئيسية أو أسواق السندات. كما أن ارتفاع النسبة مقارنة بالعام السابق يؤكد أن جاذبية الذهب لم تتراجع رغم التحركات السريعة الأخيرة أو التغيرات التي شهدتها أسواق الطاقة والعملات. بل على العكس، يبدو أن العديد من المؤسسات النقدية باتت تعتبر فترات التراجع السعري فرصاً مناسبة لتعزيز الاحتياطيات بدلاً من تقليصها.

وفي المقابل، أشار أكثر من نصف المشاركين إلى أنهم يعززون الإبقاء على مستويات الذهب الحالية دون تغيير، بينما لم تتجاوز نسبة من يتوقعون خفض الحيازات مستوى هامشياً للغاية، وهو ما يعكس إجماعاً شبه كامل على أهمية الاحتفاظ بالمعدن الأصفر داخل الاحتياطيات الرسمية.

### عصر جديد

منذ عام 2022 دخلت مشتريات البنوك المركزية للذهب مرحلة استثنائية من النمو، حيث سجلت مستويات قياسية تاريخية مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية المتداخلة. فالحرب في أوروبا الشرقية، والتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، والمنافسة المتزايدة بين القوى الاقتصادية الكبرى، دفعت العديد من الدول إلى إعادة النظر في هيكل احتياطياتها الدولية. ونتيجة لذلك ارتفعت أهمية الذهب باعتباره أصولاً لا يرتبط بشكل مباشر بأي حكومة أو عملة وطنية محددة.

وأصبح الذهب بالنسبة للعديد من البنوك المركزية وسيلة لتقليل الاعتماد على العملات الاحتياطية التقليدية، وفي مقدمتها الدولار

في الوقت الذي تشهد فيه الأسواق العالمية تحولات متسارعة بفعل التوترات الجيوسياسية والتقلبات الاقتصادية وتغير مسارات السياسة النقدية، يواصل الذهب ترسيخ مكانته كأحد أهم الأصول الاستراتيجية لدى البنوك المركزية حول العالم. فالمعدن الأصفر الذي ظل لعقود طويلة يمثل مخزناً للقيمة ووسيلة للتحوط من المخاطر، عاد خلال السنوات الأخيرة ليحتل موقعاً محورياً في استراتيجيات إدارة الاحتياطيات السيادية، مدفوعاً بتزايد حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي.

ورغم التوقعات التي تشير إلى احتمال تباطؤ وتيرة مشتريات البنوك المركزية خلال العام المقبل مقارنة بالمستويات القياسية التي شهدتها السنوات الأخيرة، فإن المؤشرات العامة تؤكد أن الطلب الرسمي على الذهب لا يزال قوياً، وأن المؤسسات النقدية الكبرى لا تنظر إلى التراجع المحتمل في الكميات المشتراة باعتباره تحولاً في الاتجاه، بل مجرد عودة تدريجية إلى مستويات أكثر استدامة بعد سنوات من الشراء المكثف.

وتعكس نتائج أحدث استطلاع لمجلس الذهب العالمي صورة واضحة عن استمرار الثقة المؤسسية في المعدن النفيس، حيث أظهرت البيانات أن نسبة قياسية من مديري الاحتياطيات يتوقعون زيادة حيازات مؤسساتهم من الذهب خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، في إشارة إلى أن الذهب لا يزال يمثل أحد أهم مكونات المحافظ الاحتياطية للبنوك المركزية.

### ثقة متنامية

تكشف نتائج الاستطلاع السنوي الذي أجراه مجلس الذهب العالمي بين البنوك المركزية عن استمرار الاتجاه الصاعد في النظرة الإيجابية تجاه الذهب. فقد أبدى 45% من مديري الاحتياطيات المشاركين توقعاتهم بأن تزيد مؤسساتهم حيازاتها من المعدن النفيس خلال العام المقبل، وهي

3

الأسواق الناشئة الأكثر اقتناعاً بدور الذهب في التحوط

4

بنك إنكلترا يحافظ على موقعه كأكبر مركز عالمي لتخزين الذهب

5

اتجاه متزايد لإعادة الذهب إلى الداخل وتنويع مواقع التخزين

أعلى نسبة يتم تسجيلها في تاريخ المسح. وتأتي هذه النتيجة في وقت تتزايد فيه المخاطر المرتبطة بالاقتصاد العالمي، سواء بسبب النزاعات العسكرية أو التوترات التجارية أو التقلبات المالية. وفي مثل هذه الظروف يبرز الذهب كأحد الأصول القليلة القادرة على الاحتفاظ بقيمتها عندما تتراجع الثقة في الأصول الأخرى. كما أن الذهب لا يحمل مخاطر ائتمانية مرتبطة بجهة مصدرة، على عكس السندات الحكومية أو بعض الأدوات المالية الأخرى، وهو ما يمنحه ميزة إضافية في فترات عدم اليقين.

### الأسواق الناشئة

تبدو البنوك المركزية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأكثر حماساً للاحتفاظ بالذهب مقارنة بنظيراتها في الاقتصادات المتقدمة. فالدول النامية تواجه عادة مستويات

### إعادة التوضع

أحد الاتجاهات اللافتة التي أظهرها الاستطلاع

يتمثل في تنامي الاهتمام بمواقع تخزين الذهب. فبعد عقود من الاعتماد على المراكز المالية العالمية الكبرى، بدأت بعض البنوك المركزية إعادة تقييم استراتيجياتها المتعلقة بحفظ الاحتياطيات. وأعاد عدد متزايد من المشاركين بأنهم قاموا خلال العام الماضي بزيادة كميات الذهب المخزنة داخل بلدانهم، كما أشار آخرون إلى توجيههم نحو تنويع مواقع التخزين الخارجية بدلاً من الاعتماد على مركز واحد فقط.

ويعكس هذا التوجه إدراكاً متزايداً لأهمية المرونة التشغيلية والسيادية في إدارة الاحتياطيات، خاصة في ظل البيئة الجيوسياسية المتغيرة.

ورغم هذا الاتجاه، لا تزال المراكز المالية التقليدية تحتفظ بجاذبيتها الكبيرة، نظراً لما توفره من بنية تحتية متطورة وخدمات متخصصة مرتبطة بتداول الذهب وإدارته.

### مركز لندن

يحافظ بنك إنكلترا على مكانته كأبرز موقع عالمي لتخزين الذهب بالنسبة للبنوك المركزية، مستفيداً من التاريخ الطويل الذي تتمتع به لندن كمركز رئيسي لتجارة المعادن الثمينة.

وتوفر العاصمة البريطانية شبكة متكاملة من الخدمات اللوجستية والمالية المرتبطة بالذهب، إضافة إلى مستويات مرتفعة من الأمان والسيولة، ما يجعلها خياراً مفضلاً للعديد من المؤسسات النقدية حول العالم.

إلى جانب لندن، يبرز التخزين المحلي كخيار متنم بين البنوك المركزية، بينما يحتفظ بنك التسويات الدولية أيضاً بدور مهم في منظومة تخزين وإدارة الذهب عالمياً. ويعكس التنوع في مواقع التخزين رغبة البنوك المركزية في تحقيق توازن بين سهولة الوصول إلى الأسواق الدولية والحفاظ على قدر أكبر من السيطرة المباشرة على احتياطياتها الاستراتيجية.



## مسارات الاقتصاد الحديث

10

## كيف تؤثر البطالة في الاقتصاد القومي؟

كتب جورج حبيب

في زمن تتداخل فيه القرارات الاقتصادية مع تغيرات وسياسات وخيارات تؤثر في مستوى المعيشة واتجاهات المجتمعات. وبين تعدد الأهداف وتباين المصالح، تبرز الحاجة إلى قراءة ترفاً معرفياً، بل ضرورة لفهم ما يدور حولنا من

## التحولات الاقتصادية ودورها في تغيير خريطة سوق العمل



تمثل التقلبات الاقتصادية، سواء في فترات الازدهار أو التراجع، أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات الحديثة، إذ لا ينعكس تأثيرها بصورة متساوية على جميع القطاعات والمناطق الجغرافية. ففي الوقت الذي يواصل فيه الاقتصاد الوطني تحقيق معدلات نمو ملحوظة، قد تشهد بعض المناطق تراجعاً اقتصادياً واضحاً وارتفاعاً في معدلات البطالة نتيجة ظروف محلية خاصة. وتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور البطالة ذات الطابع المحلي، ومن أبرزها تراجع الطلب المؤقت على بعض المنتجات. فعلى سبيل المثال، شهدت مدينة دبترويت الأمريكية في مطلع عام 1954 ارتفاعاً كبيراً في معدلات البطالة نتيجة انخفاض الطلب على السيارات والصلب، كما أدى تقليص الإنفاق العسكري إلى تراجع النشاط الاقتصادي في المناطق التي اعتمدت بشكل كبير على تصنيع المعدات الدفاعية.

## ضعف القوة التنافسية

ومن العوامل المؤثرة أيضاً ضعف القدرة التنافسية لبعض الصناعات على المدى الطويل، إذ عانت مناطق إنتاج المنسوجات في نيو إنجلاند من صعوبة منافسة المنتجين في مناطق أخرى، في حين فقدت صناعة الفحم جانباً كبيراً من أهميتها الاقتصادية بسبب عدم قدرتها على منافسة مصادر الطاقة البديلة، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي. كما يُعد استنزاف الموارد الطبيعية سبباً رئيسياً في تفاقم البطالة في بعض المناطق، حيث تتأثر المجتمعات التي تعتمد على قطع الأخشاب أو استخراج المعادن، مثل القصدير والزنك والفحم، بانخفاض فرص العمل مع نزوب تلك الموارد. وتسهم التحولات الصناعية والتطورات التكنولوجية بدورها في تغيير خريطة سوق العمل، إذ يؤدي الاعتماد على أساليب إنتاج حديثة إلى تراجع الحاجة إلى بعض المهن التقليدية. ومن الأمثلة على ذلك استبدال خيوط القطن بألياف النايلون في صناعة إطارات السيارات، الأمر الذي تسبب في تراجع الطلب على العمالة المتخصصة في صناعة خيوط القطن.

ولا تقل التغيرات الموسمية أهمية عن بقية العوامل، إذ تعاني المناطق التي تعتمد على الأنشطة الاقتصادية الموسمية من ارتفاع معدلات البطالة خارج موسم النشاط. فالمنطقة السياحية تشهد تراجعاً في فرص العمل بانتهاء موسم الاصطياف، كما يواجه العاملون في القطاع الزراعي فترات توقف مؤقتة عن العمل خلال بعض المواسم. وفي المحصلة، لا تقتصر آثار البطالة المحلية على المناطق المتضررة فحسب، بل تمتد لتؤثر في الاقتصاد الوطني بأكمله، ما يستدعي تعاون مؤسسات الإنتاج والعمال والجهات الحكومية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية في كل منطقة، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو والاستدامة.

## الأهداف والسياسات المقترحة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية

تتمثل الغاية الأساسية في الحد من

## التوازن بين حرية السوق والتدخل الحكومي في معالجة البطالة



توفر فرص عمل مستقرة ودائمة للأفراد القادرين والراغبين في العمل. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم لا يعني بالضرورة الوصول إلى حالة العمالة الكاملة بشكل مطلق.

ويشير مفهوم العمالة الكاملة العديد من التساؤلات، أبرزها ما إذا كان المقصود هو القضاء على البطالة باستثناء البطالة الانتقالية المؤقتة التي ترافق انتقال الأفراد من وظيفة إلى أخرى، أم أن الأمر يتعلق بالحفاظ على معدلات بطالة ضمن حدود مقبولة يتم تحديدها بنسبة معينة من إجمالي القوى العاملة.

## التقلبات الاقتصادية

كما طرح هذا المفهوم تساؤلات إضافية حول مدى تأثير تركيز البطالة في مناطق أو قطاعات محددة مقارنة بتوزعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولهذا السبب، لا يُعد مصطلح «العمالة الكاملة» مفهوماً دقيقاً بالمعنى المطلق، لكنه يبقى أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها باعتباره مؤشراً على سلامة الاقتصاد واستقراره.

وفي النهاية، تكشف تقلبات الرخاء والكساد عن العلاقة الوثيقة بين البطالة المحلية والاستقرار الاقتصادي، إذ لا تقتصر آثارها على مناطق بعينها، بل تمتد لتشمل الاقتصاد الوطني بأكمله. لذلك، يبقى تحقيق التوازن بين آليات السوق ودور الدولة، إلى جانب تبني سياسات تنموية مرنة ومستدامة، أحد أهم الركائز لضمان النمو الاقتصادي وتعزيز فرص العمل والحد من آثار التقلبات الاقتصادية مستقبلاً.

ومن هذا المنطلق، فإن فهم أسباب البطالة المحلية يشكل الخطوة الأولى نحو معالجتها بصورة فعالة، إذ ترتبط هذه الظاهرة بعوامل متعددة تشمل آليات عمل السوق ومتطلبات تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الوقت ذاته. لذلك فإن التعامل معها يتطلب دراسة كل جانب من جوانب المشكلة بصورة مستقلة مع مراعاة الترابط القائم بينها.

## مواجهة التقلبات

وفي إطار مواجهة التقلبات الاقتصادية، شهدت الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي تدخلاً حكومياً واسعاً، حيث لجأت الحكومة الفيدرالية إلى الاقتراض وتمويل مشاريع عامة ضخمة بهدف تنشيط الاقتصاد وتحفيز النشاط الإنتاجي. وفي المقابل، وخلال الحرب العالمية الثانية، اتجهت السلطات إلى رفع الضرائب للحد من القدرة الشرائية والحد من ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.

كما اعتمدت الحكومات في مراحل مختلفة على أدوات السياسة النقدية للتأثير في حجم الإنفاق، من خلال تعديل أسعار الفائدة وتغيير شروط منح القروض للأفراد والمؤسسات، بما يساعد على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار. ويُقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق نمو مستدام في الدخل القومي ضمن بيئة

حوافز متنوعة، مثل القروض الميسرة والتسهيلات الضريبية، بهدف جذب المزيد من الأنشطة الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية جاذبة. إلا أن المنافسة بين المناطق المختلفة على استقطاب الاستثمارات قد تحد من فعالية هذه الإجراءات وتقلل من أثرها المتوقع. أما الخيار الأخير، فيتمثل في ترك المناطق المتضررة تعتمد على قدراتها الذاتية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، من خلال تشجيع مؤسسات الأعمال على تبني أساليب جديدة وتطوير أنشطتها الاقتصادية. غير أن هذا المسار قد يحتاج إلى سنوات طويلة لتحقيق نتائج ملموسة، فضلاً عن احتمالية تعرض تلك المناطق لهجرة رؤوس الأموال المحلية نتيجة بطء وتيرة النمو الاقتصادي.

## استقرار السوق والسيطرة على التقلبات الاقتصادية

تتداخل مشكلة البطالة المحلية مع طبيعة عمل نظام السوق والتقلبات الاقتصادية التي تشهدها الاقتصادات الحديثة، إذ يقوم نظام السوق على افتراض أن العمال وأصحاب رؤوس الأموال قادرين على الانتقال نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر ملاءمة لهم، كما يفترض أن قراراتهم تتأثر باتجاهات الإنفاق الاستهلاكي. غير أن تحقيق ذلك يبقى مرهوناً بتوافر الحوافز التي تشجع الأفراد والمؤسسات على الانتقال إلى فرص اقتصادية جديدة.

اقتصادية شاملة تستهدف تحفيز النشاط الاقتصادي في مختلف المناطق، إلا أن هذه السياسات تحتاج إلى توازن دقيق، لأن الإفراط في التوسع الاقتصادي قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور والأسعار في المناطق التي لا تعاني من البطالة، بما قد يخلق ضغوطاً تضخمية جديدة. لذلك فإن نجاح هذه السياسات يرتبط بقدرتها على معالجة الاختلالات الاقتصادية دون نقل المشكلة من منطقة إلى أخرى.

## توجه الاستثمارات

ومن بين الحلول المطروحة أيضاً توجيه الاستثمارات الحكومية نحو المناطق المتضررة من البطالة عبر تنفيذ مشاريع البنية التحتية، مثل إنشاء الخزانات وشق الطرق وتطوير المرافق العامة، وهي خطوات من شأنها تعزيز الإنتاج المحلي وتوفير فرص عمل جديدة. كذلك يمكن للحكومة إعادة توجيه مشروعاتها نحو المناطق التي تعاني الكساد بدلاً من الاعتماد على المناطق المزدهرة اقتصادياً.

غير أن نجاح هذه السياسات يبقى مرهوناً بقدرتها على زيادة حجم العمالة الإجمالي، لأن مجرد نقل الوظائف من منطقة إلى أخرى من دون خلق فرص عمل إضافية لن يحقق مكاسب حقيقية للاقتصاد الوطني. وفي سياق متصل، تستطيع الحكومات المحلية تشجيع الشركات على الاستثمار في المناطق المتضررة من خلال تقديم

ظاهرة البطالة المحلية والقضاء عليها قدر الإمكان، إذ إن العمال الذين يفقدون وظائفهم في مناطق محددة يشعرون بالإحباط وعدم المساواة عندما يشاهدون مظاهر الازدهار الاقتصادي في مناطق أخرى بينما يعانون هم من غياب فرص العمل. كما أن بقاء هذه الطاقات البشرية خارج دائرة الإنتاج يمثل خسارة اقتصادية واجتماعية مباشرة، نظراً لتعطل مساهمتها في دعم النشاط الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، يبرز هدف آخر يتمثل في تحقيق التوازن بين دور الدولة وحرية السوق، إذ تسعى الحكومات إلى معالجة البطالة دون فرض تدخلات واسعة قد تؤثر في مرونة النشاط الاقتصادي وآليات السوق الطبيعية. ولا تقتصر الأهداف على نقل الموارد المالية من المناطق المزدهرة إلى المناطق المتعثرة أو تقديم الدعم للصناعات التي تعاني انخفاضاً في الأرباح، بل تتطلب اعتماد سياسات تنموية مستدامة تعالج جذور المشكلة وتوفر حلولاً طويلة الأمد تعزز النشاط الاقتصادي وتدعم فرص العمل.

وتتعدد البدائل المتاحة لمعالجة هذه التحديات الاقتصادية، وفي مقدمتها لجوء الحكومة إلى استخدام الأدوات المالية والنقدية بهدف رفع مستوى الدخل القومي وتوسيع نطاق الطلب الإجمالي، الأمر الذي قد يساهم في إعادة تنشيط المناطق التي تعاني الركود الاقتصادي. كما تستطيع الحكومات تنفيذ برامج

## السياسة النقدية ودور النظام المصرفي في استقرار الاقتصاد

## مفهوم العمالة الكاملة وحدود تطبيقه اقتصادياً

## أسباب البطالة المحلية وتباين آثارها بين المناطق

المصرفي، إذ تحتفظ بنحو أربعة أضعاف الواردات المصرفية، ما يمنح النظام قدرة واسعة على التأثير في مجمل النشاط النقدي داخل الاقتصاد الأمريكي. وتلزم البنوك الأعضاء بإيداع نسبة محددة من ودائعها لدى الاحتياطي الفيدرالي كـ«احتياطي نقدي»، بينما يُعرف الجزء الزائد عن الحد الأدنى المطلوب باسم «الاحتياطي الفائض».

ويتيح هذا الاحتياطي الفائض للبنوك التوسع في منح القروض أو الاستثمار في السندات، في حين يؤدي غياب هذا الفائض إلى تقييد قدرتها على الإقراض، وبالتالي التأثير مباشرة في حجم السيولة المتاحة في السوق.

تعميق حدة الدورات الاقتصادية سواء في مراحل الصعود أو الهبوط. ويتولى «نظام الاحتياطي الفيدرالي» في الولايات المتحدة مسؤولية إدارة السياسة النقدية والإشراف على نشاط البنوك التجارية، خصوصاً فيما يتعلق بسياسات الإقراض والائتمان. ويتكون النظام من 12 بنكاً مركزياً موزعة في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، وتخضع جميعها لإشراف «مجلس المحافظين» الذي يحدد السياسات النقدية ويقرر توقيت تطبيق القيود المالية. ورغم وجود بعض البنوك غير المنضمة إلى هذا النظام، فإن البنوك الأعضاء فيه تسيطر على الجزء الأكبر من النظام

تشمل السياسة النقدية التحكم في الموارد النقدية للدولة، وتركز بشكل أساسي على تنظيم عمل البنوك التجارية، باعتبارها أحد أهم مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي في بعض الفترات التاريخية. فعند ارتفاع مستويات التفاؤل خلال فترات الازدهار، تميل البنوك إلى التوسع في منح القروض، ما يؤدي إلى زيادة السيولة في السوق وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة. وفي المقابل، خلال فترات الكساد، تنجس البنوك إلى التشدد وتقليص القروض واستردادها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وارتفاع معدلات البطالة. وبذلك، تسهم البنوك التجارية، من دون ضوابط فعالة، في

## من نسخة قطر

# أسعار نهائي كأس العالم تقفز أكثر من 5 أضعاف



قفز سعر تذكرة الفئة الأولى للمباراة النهائية لكأس العالم 2026 إلى نحو 8700 دولار، بزيادة تتجاوز 5 أضعاف مقارنة بنهاية مونديال قطر 2022، في وقت يراهن فيه الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» على الطلب القياسي لتعزيز الإيرادات من أكبر نسخة للبطولة في تاريخها.

وتستضيف الولايات المتحدة وكندا والمكسيك البطولة المقررة بين يونيو ويوليو 2026، بمشاركة 48 منتخباً وإقامة 104 مباريات، في توسع غير مسبوق يعزز العوائد التجارية لكنه يثير في الوقت نفسه تساؤلات بشأن تكلفة الحضور بالنسبة للجمهور.

بحسب تقرير صادر عن معهد الاستثمار التابع لـ «يونيكريديت»، يبلغ السعر الرسمي لتذكرة الفئة الأولى للمباراة النهائية المقررة في 19 يوليو نحو 8700 دولار، مقارنة مع نحو 1600 دولار لنهائي كأس العالم 2022 في قطر.

وتعادل هذه الزيادة نحو 450% خلال 4 سنوات، مقابل ارتفاع يقدر بنحو 35% في أسعار المستهلكين عالمياً خلال الفترة نفسها، ما يجعل أسعار التذاكر تنمو بوتيرة تفوق بكثير

معدلات التضخم. أعلن الفيفا تلقي أكثر من 500 مليون طلب للحصول على تذاكر البطولة، فيما تم بيع جميع التذاكر المطروحة حتى الآن، والتي تمثل نحو 90% من إجمالي التذاكر المتاحة. ومن المنتظر طرح الكميات المتبقية تدريجياً

عبر مراحل البيع اللاحقة والحصص المخصصة لجمهور المنتخب الوطني مع تقدم البطولة. ويرى محللون أن مستويات الطلب المرتفعة منحت الجهة المنظمة مساحة أوسع لتطبيق إستراتيجيات تسعير أكثر مرونة مقارنة بالنسخ السابقة.

## معلومة ورقم

# 60

### مليار دولار

قالت شركة سبيس إكس التابعة للتريليونير إيلون ماسك إنها ستستحوذ على شركة «Anysphere - أنيسفير»، المطورة لأداة البرمجة بالذكاء الاصطناعي الشهيرة «Cursor»، عبر صفقة اندماج مقابل 60 مليار دولار.

## اليابان ترفع سعر الفائدة الرئيسية إلى 1% لأول مرة منذ 31 عاماً

رفع بنك اليابان المركزي سعر الفائدة الرئيسية إلى 1%، وهو أعلى مستوى لها منذ 31 عاماً، عقب اجتماع لجنة السياسة النقدية، في خطوة تعكس تنامي قلق صناع القرار من استمرار الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف المعيشة في ثالث أكبر اقتصاد في العالم. ويأتي القرار في وقت يواجه فيه الاقتصاد الياباني تحديات متزايدة نتيجة ضعف الين وارتفاع أسعار الواردات، إضافة إلى المخاوف المرتبطة باضطرابات أسواق الطاقة العالمية بسبب التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وقرر البنك رفع سعر الفائدة قصيرة الأجل من 0.75% إلى 1%، للمرة الأولى منذ ديسمبر الماضي، مؤكداً استمراره في مراقبة تطورات الأسعار والنشاط الاقتصادي عن كثب لضمان استقرار التضخم حول مستهدفه البالغ 2%.

## دردشة اقتصادية

### قرار أمريكي غير مسبوق يثير تساؤلات حول مستقبل الصناعة العالمية

# هل يتحول الذكاء الاصطناعي إلى ملف للأمن القومي

## 1 حظر الأجانب على النماذج المتقدمة يعكس تصاعد المخاوف الأمنية الأمريكية

## 2 ثغرات تقنية محدودة تشعل مواجهة بين الحكومة وشركات الذكاء الاصطناعي

إلى النماذج المتقدمة، تبرز مخاوف من حدوث هجرة معاكسة للكفاءات نحو دول أو مراكز تقنية توفر بيئة أكثر انفتاحاً. كما قد تجد الشركات نفسها مضطرة إلى إعادة هيكلة فرقها البحثية وتطوير آليات امتثال أكثر تعقيداً، ما يرفع التكاليف التشغيلية ويؤخر إطلاق المنتجات الجديدة.

وتواجه شركات كبرى مثل «أوبن إيه آي» و«جوجل» و«ميتا» تحدياً متزايداً في ظل احتمال تعميم هذه السياسة على الصناعة بأكملها، الأمر الذي قد يفرض على الشركات تخصيص موارد إضافية للامتثال التنظيمي بدلاً من توجيهها إلى البحث والتطوير.

### مرحلة جديدة

يمثل ما حدث مع «أنثروبك» نقطة تحول مهمة في العلاقة بين الحكومات وشركات الذكاء الاصطناعي. فبعد سنوات من الاعتماد على التهديدات الطوعية ومدونات السلوك، يبدو أن الولايات المتحدة تتجه نحو نموذج أكثر صرامة يقوم على الترخيص المسبق والرقابة المباشرة على النماذج المتقدمة.

هذا التحول يعكس إدراكاً متزايداً بأن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد منتج تقني أو منصة تجارية، بل أصبح أحد عناصر القوة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. ولذلك لم يعد نجاح الشركات مرهوناً فقط بقدرتها على تطوير نماذج أكثر ذكاءً، بل أيضاً بقدرتها على التكيف مع بيئة تنظيمية معقدة تتداخل فيها اعتبارات الابتكار مع متطلبات الأمن القومي.

وفي ظل هذه المعادلة الجديدة، تبدو صناعة الذكاء الاصطناعي مقبلة على مرحلة أكثر حساسية، حيث سيكون التحدي الأكبر هو إيجاد التوازن بين الحفاظ على زخم الابتكار العالمي من جهة، وضمان عدم تحول هذه التقنيات إلى أدوات تهدد الأمن والاستقرار من جهة أخرى.



ويعكس هذا الجدل صراعاً متنامياً بين منطلقين مختلفين: الأول يدعو إلى تسريع الابتكار والاستفادة الاقتصادية من التقنيات الجديدة، والثاني يركز على ضرورة التحكم في التكنولوجيا ومنع تحولها إلى مصدر تهديد أمني مستقبلي.

### تكلفة الابتكار

التداعيات المحتملة للقرار لا تقتصر على شركة «أنثروبك» وحدها، بل تمتد إلى كامل منظومة الذكاء الاصطناعي الأمريكية. فالاعتماد الكبير على المواهب الدولية كان أحد أبرز أسباب نجاح وادي السيليكون خلال العقود الماضية، حيث ساهم الباحثون والمهندسون القادمون من مختلف دول العالم في بناء العديد من الشركات الرائدة. ومع فرض قيود متزايدة على وصول الأجانب

الفعالية. وتؤكد الشركة أن الثغرة المكتشفة لا تبرر إيقاف الوصول إلى التكنولوجيا عن ملايين المستخدمين والباحثين حول العالم، مشيرة إلى أن صناعة البرمجيات تعتمد تاريخياً على معالجة الثغرات وتحديث الأنظمة بدلاً من إغلاق الخدمات بشكل كامل.

وتحذر الشركة من أن اعتماد هذا النهج قد يخلق سابقة تنظيمية خطيرة تؤثر على مجمل قطاع الذكاء الاصطناعي، إذ يمكن أن يؤدي أي خلل أو ثغرة مستقبلية إلى فرض قيود واسعة على الشركات المطورة للنماذج المتقدمة. كما ترى أن الابتكار يحتاج إلى بيئة مفتوحة تسمح بتبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين من مختلف الجنسيات، وأن الإفراط في القيود قد يبطئ وتيرة التقدم التقني ويقلل من قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على تفوقها العالمي.

أو تنفيذ هجمات سببرانية أكثر تعقيداً. كما تتزايد المخاوف من استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج ضارة أو تسريع عمليات جمع المعلومات الحساسة وتحليلها بطرق قد تهدد الأمن القومي. ومن هذا المنطلق، لم تكتفِ السلطات الأمريكية بفرض قيود محدودة، بل اتجهت نحو منع وصول الأجانب إلى النماذج المتقدمة، بما في ذلك بعض العاملين داخل الشركة نفسها، وهو ما أدى عملياً إلى تعليق استخدام هذه التقنيات على نطاق واسع لضمان الامتثال الكامل للقرار الحكومي.

### صدام المصالح

في المقابل، ترى شركة «أنثروبك» أن الإجراء الحكومي جاء مبالغاً فيه مقارنة بحجم المخاطر

في الوقت الذي يتسابق فيه العالم للاستفادة من الطفرة الهائلة التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية، بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى هذه التكنولوجيا من زاوية مختلفة تتجاوز الاعتبارات التجارية والاستثمارية التقليدية. فبعد سنوات من تشجيع الابتكار وفتح المجال أمام الشركات الناشئة والعمالقة التقنيين للتوسع السريع، أصبح الأمن القومي اليوم عاملاً حاسماً في رسم مستقبل هذه الصناعة.

الخطوة التي اتخذتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد شركة «أنثروبك» لم تكن مجرد قرار تنظيمي عابر، بل شكلت مؤشراً واضحاً على أن واشنطن بدأت تتعامل مع نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة باعتبارها أصولاً استراتيجية لا تقل أهمية عن التقنيات العسكرية أو أشباه المصولات المتطورة. ويعكس هذا التحول قناعة متزايدة لدى صناع القرار الأمريكيين بأن القدرات المتنامية للذكاء الاصطناعي قد تمنح جهات معادية أو منافسين استراتيجيين أدوات جديدة للتأثير على الأمن الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة.

### هواجس أمنية

جاء القرار الأمريكي بعد اكتشاف ثغرة تقنية في أحد النماذج المتقدمة التابعة لشركة «أنثروبك»، وهي ثغرة تسمح للمستخدمين بتجاوز بعض القيود والضوابط الأمنية المفروضة على النظام. ورغم أن مثل هذه الثغرات ليست جديدة في عالم البرمجيات والتقنيات الرقمية، فإن السلطات الأمريكية اعتبرت أن خطورة الذكاء الاصطناعي المتقدم تفرض التعامل معها بمعايير أكثر صرامة.

وتخشى الجهات التنظيمية من أن تتمكن جهات أجنبية أو مجموعات إجرامية أو حتى خصوم جيوسياسيون من استغلال هذه النماذج في تطوير أدوات لاخترق البنية التحتية الحيوية

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com